الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم التسيير التخصص : تسيير استراتيجي دولي

التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري و البدائل المتاحة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

دراسة حالة: واقع السياحة في مستغانم

مقدمة من طرف الطالب : تحت اشراف الاستاذ:

شداد احمد د . بوزيان العجال

اعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر "ب"	جامعة مستغانم
مقرر	بوزيان العجال	أستاذ محاضر "ب"	جامعة مستغانم
مناقشا	بن حمو عبد الله	أستاذ مساعد "أ"	جامعة مستغانم

السنة الدراسية : 2016 - 2017

شكر و عرفان

اشكر الله عز و جل على جميع آلائه و نعمه فبفضله وصلنا الى هذا المستوى و بفضله تم انجاز هذا العمل المتواضع و الحمد لله.

كما اتقدم بالشكر الى الاستاذ المؤطر **بوزيان العجال** الذي اشرف على هذا العمل

كما لا يفوتني ان اشكر

موظفي مديرية السياحة لولاية مستغانم على كل التسهيلات

و كل من ساعدني على انجاز هذا العمل من قريب او من بعيد.

و شكرا.

إهـــــداء

إلى الوالدين العزيزين ادام الله هما الصحة و العافية و طول العمر

الى كل افراد العائلة الاخوة و الاخوات كل باسمه

الى العائلة الصغيرة : الزوجة الكريمة و الابنة ريتاج

قائمة الاشكال

الرقم	العنـــوان	الصفحة
4 – 01	حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (PIB) للجزائر خلال الفترة 2011/2000	49
4 – 01	ميزان المدفوعات الجزائري لقطاع السياحة خلال الفترة 2000 - 2011	50
4– 02	تطور العمالة في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2000-2011	51
4– 03	التوزيع المجالي لمناطق التوسع السياحي	59
4– 04	الأهداف الخمسة لـ (م . ت .ت .ن .سSDAT 2025)	65
4– 05	الموقع الجغرافي لولاية مستغانم	70

قائمة الجداول

الرقم	العنـــوان	الصفحة
5 – 01	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي	06
5 - 02	توزيع الاعتمادات خلال فترة البرنامج (2004/2001)	06
5 – 03	التوزيع القطاعي للبرنامج (2009/2005)	08
5 – 04	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2014/2010)	10
5 – 05	تطور الصادرات و حصة المحروقات للفترة (2014/2001)	13
5 – 01	انعكاسات الازمة على الناتج المحلي و الاحتياطات الرسمية	21
5 – 02	انعكاسات الازمة على الموازنة العامة للدولة	21
5 – 03	انعكاسات الازمة البترولية على التجارة الخارجية	22
5 – 04	انعكاسات الازمة على المديونية العامة و البرامج العمومية	23
5 – 05	تطور مساهمة نمو القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي (2014/1980)	25
5 – 06	تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام للفترة (80/ 2013)	25
5 – 07	تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2011/1980)	26
5 – 08	تطورمعدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية للفترة(2011/2001)	28
5 – 09	تطور الواردات الصناعية خلال الفترة (2012/2001)	29
5– 01	تطور عدد المنشات السياحية في الجزائر للفترة (2011/2007)	43
5– 02	تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة (2010/2000)	47
5– 03	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (2011/2000)	48
5– 04	تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري	51
5– 05	امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993	53
5– 06	الفنادق التي عرضت للخوصصة	56/55
5– 07	الفنادق المعروضة للخوصصة خلال المرحلة الاولى	56
5– 08	تصنيف الوحدات الفندقية لغرض الخوصصة خلال المرحلة الثانية	57
5– 01	المؤسسات الفندقية بولاية مستغانم	73
5– 02	وكالات السفر و السياحة بولاية مستغانم	77/76
5– 03	عدد السياح الوافدين لولاية مستغانم	78
5– 04	الشواطئ المسموحة للسباحة على مستوى ولاية مستغانم	79

6– 05	عدد الحرفيين بولاية مستغانم للفترة 2013 -2016	80
6– 06	تطورعدد مناصب الشغل بقطاع الصناعات التقليدية خلال سنة 2016	81
6– 07	مناطق التوسع السياحي بولاية مستغانم	84
6– 08	الاستثمارات السياحية بولاية مستغانم	86

الفهرس

محتويات الفهرس	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
قائمة الاشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	**3 /1**
الفصل الأول: مدخل الى الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	**4**
المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري	**4**
المطلب الأول: سياسات الانعاش الاقتصادي	**5**
المطلب الثاني: اهداف برنامج الانعاش الاقتصادي	**11**
المبحث الثاني : تداعيات تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	**12**
المطلب الأول: عوامل انخفاض اسعار النفط و التدابير الوقائية	**14**
المطلب الثاني :افاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم	**15**
خلاصة الفصل الاول	**19**
الفصل الثاني : التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	**20**
المبحث الأول: التحديات الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية	**20**
المطلب الأول: انخفاض اسعار البترول و اثرها على الاقتصاد الجزائري	**20**
المطلب الثاني: ضعف الانتاج و **معدلات** النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات	**24**
المطلب الثالث: تطور آليات الفساد و تنامي الاقتصاد غير الرسمي	**31**
المبحث الثاني: تحديات العلاقات الدولية التجارية و الانفتاح الخارجي	**32**
المطلب الأول: تحديات الانضمام الى التجارة الخارجية (OMC) و تزايد وتيرة الانفتاح الخارجي	**32**
المطلب الثاني: تحديات الالتزام باتفاقات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي	**34**
خلاصة الفصل الثاني	**36**

الفصل الثالث: البدائل المتاحة للاقتصاد الجزائري	
تمهيد	**37**
المبحث الاول: واقع السياحة في الجزائر	**38**
المطلب الأول: المؤهلات السياحية للجزائر	**38**
المطلب الثاني: معوقات القطاع السياحي في الجزائر	**43**
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للنشاط السياحي في الجزائر	**46**
المبحث الثاني: استراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر	**52**
المطلب الاول: اليات تفعيل الاستثمار في القطاع السياحي	**52**
المطب الثاني: استراتيجية الخوصصة في القطاع السياحي	**72**
المطلب الثالث: اليات انعاش السوق السياحية في الجزائر	**58**
خلاصة الفصل الثالث	**67**
الفصل الرابع: واقع السياحة في مستغانم	
تمهيد	**68**
المبحث الاول: تحليل السوق السياحي في ولاية مستغانم	**91**
المطلب الاول: التعريف بولاية مستغانم	**91**
المطلب الثاني: العرض السياحي بالولاية	**94**
المبحث الثاني: القطاع السياحي في مستغانم من منظور احصائي	**77**
المطلب الاول: السياح الوافدين	**77**
المطلب الثاني : الصناعة التقليدية و اثرها على التنمية المحلية	**79**
المبحث الثالث: افاق التنمية السياحية بالولاية	**81**
المطلب الاول: تسهيلات الاستثمار السياحي بولاية مستغانم	**81**
المطلب الثاني: استراتيجية تنمية السياحة بولاية مستغانم	**82**
المطلب الثالث: مشاريع التوسع السياحي بولاية مستغانم	**83**
خلاصة الفصل الرابع	**87**
خاتمة عامة	**89/88**

مقدمة عامة

مقدمة عامة

إن المتتبع للاقتصاد الجزائري سيكتشف عدة تناقضات و اختلالات في هذا الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بنسبة تفوق اكثر من 96% في مداخيله على قطاع المحروقات في حين انه يمتلك عدة مؤهلات و امكانات مادية و بشرية تؤهله لان يكون من اقوى اقتصادات العالم و هذا رغم قيام الدولة بعدة خطط تنموية اقتصادية شاملة لتحسين الاقتصاد الجزائري إلا ان الاختلالات و التناقضات لا تزال قائمة بدليل المشاكل التي اصبح يتخبط فيها هذا الاقتصاد من تراجع في معدلات النمو و ضعف في مختلف القطاعات الصناعية و الفلاحية و السياحية وغيرها، مما يضعه امام حتمية التغيير نحو الاحسن و التأقلم لمسايرة الظروف الراهنة التي تتسم بالتغير السريع و المنافسة الشرسة تماشيا مع الاقتصاد العالمي الذي اصبح من اهم خصائصه التكتلات الاقتصادية و المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت تسن قوانين ينبغي على كل الدول الأعضاء تنفيذها وتطبيقها.

إن المتتبع لبنود اتفاقية الشراكة الجزائرية الأورو متوسطية و شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يكاد يجزم أن بلادنا لا تستطيع في الوقت الراهن أو حتى في المرحلة المقبلة، أن تنافس الدول المتقدمة في عديد المجالات (الانتاج السلعي الصناعي او الفلاحي) مما يضع الاقتصاد الجزائري امام رهانات وتحديات صعبة في ظل هذه البيئة المتغيرة.

من هذا المنطلق و في ظل هذه الظروف و التحولات الراهنة التي يشهدها العالم ارتأينا الى تسليط الضوء حول هذه التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري واهم البدائل المتاحة التي يمكن ان تكون كقطاعات بديلة دائمة لقطاع المحروقات تساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.

و على هذا الاساس يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هي ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات المحلية و الاقليمية و الدولية الراهنة ؟

ومن خلال هذه الاشكالية تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو واقع و تحديات الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي ابرز البدائل المتاحة في ظل الظروف و التغيرات الراهنة ؟
- هل يمكن للقطاع السياحي ان يكون بديل استراتيجي في تنويع الاقتصاد الجزائري ؟

الفرضيات:

- تتوفر لدى الاقتصاد الجزائري جملة من البدائل لتنويع مداخيلة.
- للقطاع السياحي اثر ايجابي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

اهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث الى تحقيق جملة من الاهداف:

- تسليط الضوء على مختلف العوامل المحيطة بالاقتصاد الجزائري.
- ابراز مختلف الاختلالات و النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري .
- تحديد اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري.
- ابراز اهم البدائل المتاحة التي من شانها ان تدفع عجلة التنمية خارج قطاع المحروقات.

اسباب اختيار الموضوع:

- اهمية الموضوع على الساحة الوطنية فقد اصبح حديث الملتقيات و الندوات في الوقت الحاضر.
- التوجه الجديد لسياسة الدولة الجزائرية التي بدأت تعطى أهمية للقطاعات الاخرى.
- سعي الجزائر لإيجاد بديل اقتصادي عن قطاع المحروقات.
- الميول الشخصي لدراسة مثل هذا الموضوع.

المنهج المتبع في الدراسة :

للإجابة على الاسئلة المطروحة تم اتباع المنهجين الوصفي و التحليلي حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يخص شرح لمختلف المفاهيم التي تخص الموضوع و المنهج التحليلي في تحليل الاحصاءات التي تم جمعها حول الموضوع.

محتويات الدراسة:

الفصل الاول:

تم التطرق في هذا الفصل الى واقع الاقتصاد الجزائري و اهم سياسات الانعاش الاقتصادي التي طبقتها الجزائر من 2001 الى غاية 2014 بالإضافة الى اثر و تداعيات انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري و العوامل التي ادت الى ذلك.

الفصل الثاني:

عولج في هذا الفصل اهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية و المالية الداخلية و كذلك التحديات الدولية المتعلقة بالتجارة الخارجية التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث :

تطرقنا في هذا الفصل لأهم البدائل المتاحة و ركزنا خصوصا على القطاع السياحي وعالجنا واقع السياحة في الجزائر و دورها في التنمية بالإضافة الى آليات انعاش السوق السياحية في الجزائر.

الفصل الرابع:

في هذا الفصل تم اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي حيث تم تقديم بيانات و معلومات حول القطاع السياحي على مستوى الولاية و التعليق عليها و كذلك عرض اهمية القطاع السياحي على و دوره في التنمية المحلية الاقتصاد الوطني.

صعوبات البحث:

إن المشكل الرئيسي الذي صادفنا في انجاز عملنا هذا هو قلة الإحصاءات الدقيقة و الوافية عن الاقتصاد الجزائري في كل القطاعات وعدم توفر المعطيات و الاحصائيات الخاصة ببعض المتغيرات في الجزائر بما يتوافق و فترة الدراسة و خاصة القطاع السياحي سواء من خلال المداخيل أو الهياكل و خاصة للفترة الحالية و عدم تجديد النسب والأرقام المتعلقة بالسياحة علي مستوى الهيئات و الوزارات المختصة و حتى المواقع الالكترونية.

بالإضافة إلى المشكل الرئيسي المتمثل في نقص المراجع المتخصصة.

الفصل الأول

مدخل إلى الاقتصاد الجزائري

الفصل الاول : مدخل الى الاقتصاد الجزائري

المبحث الاول : واقع الاقتصاد الجزائري

تمهيـد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعيا بامتياز اذ يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات و الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري اذ يساهم بنسبة تفوق 96 % في المتوسط من مداخيله كما تشكل الجباية البترولية اكثر من 62% من ايرادات الميزانية العامة للدولة وهو وضع يجعل الاقتصاد الج الجزائري شديد الحساسية والتأثير بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط لكونه الأكثر تقلبا في الاسواق العالمية نظرا لتأثره بعدة عوامل سياسية و جيوستراتيجية تتحكم فيه.

و على اثر هذا و إذا ما بقي الاقتصاد الجزائري يعتمد على البترول كمصدر وحيد للمداخيل سيجعله في عرضة دائمة للصدمات الخارجية فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الوطني الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل خطط و برامج تنموية ناجعة حيث عرفت الجزائر منذ الاستقلال محطات كثيرة على طريق التنمية تمثلت في برامج و مخططات عملاقة وضعت فيها الدولة إمكانات كبيرة وأنفقت فيها مبالغ ضخمة كان آخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 الذي خصصت له الدولة 432 مليار دولار كانت تصبو من خلاله إلى تدارك التأخر الكبير في التنمية في كل مجالاتها و قطاعاتها و الوصول إلى معدلات مرتفعة في النمو و التشغيل و غيرها.

المطلب الأول: سياسات الانعاش الاقتصادي

لقد شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في تطبيق سياسة اقتصادية توسعية نتيجة للوفرة المالية بسبب ارتفاع اسعار النفط تجسدت في تطبيق ثلاث برامج تنموية هي برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001 2004 و برنامج دعم النمو الاقتصادي الاول 2005 – 2009 و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الثاني 2010 - 2014 و حدد الهدف الرئيسي لهذه البرامج في تحسين معدلات النمو الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة و فيما يلي عرض هذه البرامج.

الباب الاول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة و المتمثلة في سياسة الانفاق العام و هو متمثل اساسا في دفع عملية النمو في الجزائر مرتكزا على المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الانتاجية و الخدماتية.

حيث خصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار امريكي ليصبح في نهاية الفترة 1216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار امريكي بعد اضافة مشاريع جديدة و اجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

كما وجهت أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الانتاجية الفلاحية و تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل : الري النقل الهياكل القاعدية تحسين الاطار المعيشي للسكان و دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية و كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية.

حيث خصص لقطاع الفلاحة والصيد البحري مبلغ 65.4 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة 12 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2002 (البرنامج الوطني لتنمية الفلاحية PNDA) و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن البرنامج يعتبر دعم للبرنامج السابق الذكر.

فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب 45 مليار دينار جزائري[1] أي نسبته % 48 من إجمالي المبلغ اما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش فتركز على السنوات2001 - 2002 - 2003 بقيمة 205.4 مليار دينار جزائري وفي سنة 2004 لم تحظى إلا ب 20.5 مليار دينار جزائري و الجدول التالي يوضح ذلك

[1] عياش بولحية،دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001- 2004 مذكرة ماجستير فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر 3 ،2011/2010 ص 52.

الجدول رقم (16 – 01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دولار

القطاع	المبلغ	السنة
دعم الاصلاحات	45	%8.6
الفلاحة و الصيد البحري	65.4	%12.4
التنمية المحلية	114	%21.7
الاشغال الكبرى	210.5	%40.1
الموارد البشرية	90.2	%17.2
المجمـــوع	525	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ص 87 .

أولا : توزيع الاعتمادات السنوية:

تم توزيع الاعتمادات السنوية للبرنامج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم : (16 – 02): توزيع الاعتمادات خلال فترة البرنامج 2001 - 2004

الوحدة: مليار دج

السنة / الفروع	2001	2002	2003	2004	04/01	%
دعـم الاصلاحـــات	30	15	-	-	45	6.8
مجموع الدعم المباشر للانتاج: الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
مجموع التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	21.7
مجموع الاشغال الكبرى	93	77.9	37.6	2	110.5	40.1
مجموع الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجمـــوع العام	205.4	185.9	113.2	20.5	225	100

المصدر: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 ، ص 123.

ثانيا: اهداف البرنامج

لقد سطر لبرنامج الانعاش عدة اهداف عملية و نوعية منها ما يلي[2]:

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و المستحدثة للتشغيل.
- تفعيل و تنشيط الطلب.
- محاربة الفقر.
- استحداث منصب الشغل.
- تحقيق التوازن الجهوي و اعادة تنشيط الاقليم الجزائري.

الباب الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي الاول 2005 - 2009

جاء هذا البرنامج في اطار مواصلة البرامج و المشاريع التي سبق اقرارها و تنفيذها في اطار مخطط الانعاش الاقتصادي للفترة 2001 – 2004. و خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها : 42.202.7 مليار دينار جزائري و وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو جملة من الاهداف:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة.
- تحسين مستوى معيشة الافراد.
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

حيث تم استشراف الاطار الاقتصادي للفترة 2005 - 2009 على اساس الافتراضات الاساسية التالية [3]:

- سعر البرميل يساوي 19 دولار خلال سنوات الفترة المذكورة.
- معدل سنوي لنمو الواردات يساوي 05%.
- معدل تضخم يساوي 03% يرتبط بسياسة الميزانية خلال فترة البرنامج.
- سعر صرف يساوي 76 دينار مقابل دولار امريكي خلال فترة البرنامج.
- تطور في الصادرات بمعدل سنوي 6,2 % خلال فترة البرنامج.
- معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي يصل الى 3.5 % خلال فترة البرنامج.

كما يشمل هذا البرنامج في مضمونه على خمس محاور كبرى كما لي[4]:

---

[2]. التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000.

[3] البرنامج التكميلي لدعم النمو بوابة الوزير الاول

www.premire_ ministre.you.dz/avab/medea/pdf/textreessentiel/progpilar/progcroissance.pdf.

- تحسين ظروف معيشة السكان 45,5%.
- تطوير المنشات الاساسية 40,5%.
- دعم التنمية الاقتصادية 08%.
- تطوير الخدمات العمومية 4,8%.
- تطوير تكنولوجيا الاتصال 1,1%.

أولا: التوجهات الاساسية لتحقيق اهداف البرنامج 2009/2005

من بين التوجهات الاساسية لتحقيق اهداف هذا البرنامج مايلي:

- توجيه الموارد بإعطاء الاولوية للمشاريع قيد الانجاز.
- توطين المشاريع في اطار تحقيق التوازن الجهوي[5] .
- مكافحة الفقر.
- دعم التنمية المحلية.
- تحسين مستوى معيشة الافراد
- رفع معدلات النمو الاقتصادي
- استحداث مناصب الشغل

ثانيا: التوزيع القطاعي للبرنامج

الجدول رقم : (18 – 03): التوزيع القطاعي للبرنامج **الوحدة:** مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية من اجمالي البرنامج
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	% 45.5
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	% 40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	% 8
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	% 4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال	50	% 1.2

[4] البرنامج التكميلي لدعم النمو، مرجع سبق ذكره.

[5] البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 – 2009 ، أفريل 2005

نلاحظ ان برنامج دعم التنمية الاقتصادية قد استفادت من 337.2 مليار دج وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.

فيما استفاد قطاع الاشغال العمومة و الهياكل القاعدية من مبلغ قدره 1703.1 مليار دج أي 40.5 من اجمالي البرنامج[6].

كما استفاد برنامج احسين معيشة السكان من مبلغ اجمالي قدره 1908,5 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 45,5 % من اجمالي البرنامج و بالتالي استحواذه على حصة الاسد خلال هذه الفترة للبرنامج

الباب الثالث: برنامج دعم النمو الثاني: 2010 – 2014:

يعد هذا البرنامج من اضخم البرامج التنموية التي طبقت في الجزائر منذ الاستقلال و يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات و يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي حيث خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي[7].

و يدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي و بعث حركية الاستثمار و النمو من جديد و تدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات و تعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي سواء في جانبها المتعلق بالطلب أو الآخر المتعلق بالعرض على الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل و تحفيز الطلب مثل منح البطالة و المساعدات الاجتماعية المختلفة و دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع.
- الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي و استثماري) الذي يزيد من طلب الدولة على الاستثمار العمومي و بالتالي على مختلف السلع و الخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة أو ما يسمى بمشروعات البنى التحتية و تمثل هياكل قاعدية للاقتصاد و هي فرصة لتوفير مناصب شغل دائمة و مؤقتة مباشرة و غير مباشرة.
- تخفيض الضرائب على الأفراد الذي يؤثر في الدخل المتاح لهم و بالتالي حفز الاستهلاك و تحريك عجلة الاقتصاد.
- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

[6] البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 – 2009 ،مرجع سابق.

[7] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 ،الجزائر ، 2010،مأخوذ من الموقع: بيان اجتماع مجلس الوزراء http://193.194.78.233.photos/gov/proar.pdfphpESSID=05FDF04a7e542f8a67aEdao

- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات و تشجيعها على الاستثمار مثل تطوير شبكات النقل و الاتصالات أو برامج التكوين المهني.

الجدول رقم (20 – 04): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي2010 - 2014

الوحدة : مليار دينار

البرنامج	المبالغ المخصصة	النسبة المئوية
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	% 16.05
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	% 38.52
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	% 45.42

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي. 2014 - 2010

من خلال الجدول نلاحظ قطاع التنمية الاقتصادية استفاد من 3500 مليار دينار جزائري اي ما يمثل نسبة 16.05بالمائة من إجمالي البرنامج كما استفاد كل من برنامج تطوير الهياكل القاعدية من 8400 مليار دينار بنسبة 38،% من اجمالي البرنامج.

عموما يمكن القول ومن خلال التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر انه يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

المطلب الثاني: اهداف برنامج الانعاش الاقتصادي:

تتمثل أهداف الاساسية لسياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي[8] :

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

و تفصيلا يمكن إجمال أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من مستهدفات المخططات الثلاثة كما يلي:

- دعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية.
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان.
- دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.
- دعم و تطوير قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية و النقل.
- دعم قطاعات الصناعة الفلاحة و الصيد البحري.
- تطوير و إصلاح القطاع الإداري الحكومي.
- دعم قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال.
- تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية و التعليم، التعليم العالي، التكوين المهني و الصحة و تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية).
- تطوير قطاع المياه و قطاع التهيئة العمرانية.
- دعم الفلاحة و التنمية الريفية.
- دعم القطاع الصناعي العمومي.
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل.

[8] بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010

المبحث الثاني : تداعيات تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في اقتصادها حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز فهو يعتمد على الريع البترولي اذ يساهم بأكثر من 98% اجمالي الصادرات و حوالي 62% من ايرادات الموازنة العامة للدولة كما يشكل المصدر الوحيد للاحتياطات الرسمية.

فمنذ تأميم المحروقات سنة 1971 أصبحت الثروة النفطية هي المتحكم الرئيسي في دواليب الاقتصاد الجزائري فكانت هي الممول الرئيسي لكل القطاعات وكانت المصدر الوحيد لجميع المخططات التي قامت بها الجزائر حيث استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار البترول حيث استغل هذا الارتفاع في تمويل مختلف مشاريع التنمية الاقتصادية التي كانت مبرمجة في مختلف المخططات التنموية وهذا ما جعل من قطاع المحروقات هو القطاع الروحي و المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري والقائد لعملية التنمية في الجزائر في ظل اهمال القطاعات الاخرى مما يضع الاقتصاد الجزائري في وضع شديد الحساسية و التأثر نتيجة التغيرات و التقلبات المفاجئة الحاصلة في الاسواق العالمية و عرضة دائمة للصدمات الخارجية فان أي انخفاض مفاجئ في اسعار البترول من شانه ان يعطل تنفيذ البرامج التنموية و يدخل الجزائر في ازمة اقتصادية كما حدث سنة 1986 عندما انهارت أسعار البترول حيث انهار السعر من 36 دولار الى 13 دولار و هو ما عرقل عملية تنفيذ البرامج التنموية وأدخل الجزائر في ازمة اقتصادية ريعية و بسبب تراجع سعر صرف الدولار امام العملات الرئيسية و كانت الازمة مزدوجة حيث دخل الاقتصاد الجزائري في مديونية ضخمة أثقلت كاهله وأصبحت قراراتنا بيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ولم تكن الجزائر تملك استراتيجية واضحة لمواجهة الأزمة نظرا لكون انهيار أسعار البترول مفاجئ ومن أجل تأمين الطلب الاستهلاكي لجأت الجزائر الى الهيئات المالية الدولية للاقتراض وكانت هذه القروض قصيرة الاجل وشروطها قاسية وهو ما أدى الى رفع حجم المديونية الجزائرية والتي أثرت كثيرا على الاقتصاد الوطني و حتى عند طلب المزيد من القروض خلال فترة التسعينات رفضت الهيئات الدولية إعطائها وعند بلوغ آجال استحقاق الديون طلبت الجزائر إعادة جدولة ديونها فكان لها ذلك و لكن بشروط أشد قساوة وصلت الى التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

ولم تلح ملامح الفرج في الأفق إلا بعد عودة أسعار براميل البترول للارتفاع بدءا من سنة 2000 حيث تمكنت الجزائر من التخلص من مديونيتها و بعث برامج التنمية من جديد و تحقيق معدلات نمو معتبرة الى ان

عاودت الاسعار بالانفاض من جديد سنة 2014 ليصل الى اقل من 50 دولار في منتصف اكتوبر 2015 و بلغت النسب المئوية لأسعار النفط بالهبوط[9].

و في ظل هذا التراجع للأسعار دخلت الجزائر في ازمة مالية و اقتصادية اخرى شبيهة بتلك لسنة 1986 حيث وصل سعر البترول الى حدود 40 دولار للبرميل و هو ما اثر بشكل كبير على ايرادات و عائدات الجزائر المالية و هذا نتيجة الاعتماد المطلق على عائدات قطاع المحروقات و عدم تنويع الاقتصاد و يتضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح الجدول تطور الصادرات و خاصة حصة المحروقات خلال الفترة 2014/2001

الجدول رقم (23 – 05): تطور الصادرات و حصة المحروقات منها خلال الفترة 2014/2001

الوحدة: مليار دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2012	2013	2014
قيم الصادرات	19.1	18.7	24.5	32.2	46.3	62	70	73.9	63	59
حصة المحروقات ضمن الصادرات	%98	%98	%98	%98	%98	%98.5	%98.5	98.4%	%98	%98

المصدر: ONS L'Algérie en quelque chiffres ,opcit.

من خلال الجدول يتضح لنا جليا مدى اهمية و مكانة قطاع المحرقات في الاقتصاد الجزائري حيث تقدر نسبة مساهمته بـ 98 % و تفوق احيانا الامر الذي يوحي بإهمال تام لقطاعات أخرى لا تقل أهمية عن قطاع المحروقات مما يؤكد ضعف و هشاشة الاقتصاد الجزائري بوجه عام و قابليتة الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية ويعزى هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية و المواد الخام إذ شكل البترول معظم الحجم التجاري للصادرات الجزائرية بنسبة تزيد على 98 % من إجمالي الصادرات نحو الخارج وهذا المؤشر يعتبر من أخطر المؤشرات الاقتصادية فهذه السلعة أصبحت تحدد أسعارها في السوق العالمية وفقا لسياسات و ميكانيزمات يصعب التحكم فيها و هذا الوضع أدخل الاقتصاد الجزائري في حالة عدم الاستقرار و هذا نتيجة الطابع الريعي للاقتصاد الوطني المعتمد على قطاع المحروقات و اهمال لبقية القطاعات الاخرى و عدم البحث عن بدائل اخرى الامر الذي يفتح المجال امام الاقتصاد الجزائري و يضعه امام رهانات و تحديات صعبة خصوصا في ظل هذه الظروف والمتغيرات الراهنة التي تشهدها الجزائر على المستوى المحلي و الاقليمي و الدولي.

[9] عبد الحميد مرغيث،مقال بعنوان"تداعيات انخفاض اسعار النفط في الاقتصاد الجزائري كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل،الجزائر،ص 1

المطلب الاول: عوامل انخفاض اسعار النفط و التدابير الوقائية

هنالك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خانقة ساهمت في انخفاض أسعار النفط و أهمها ما يلي[10]:

1- ظهور انتاج النفط الصخري الذي اتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي و الحفر الافقي و قد اضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا الى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة
2- التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك (OPEC)
3- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما حيث بدأت إيران بتصدير 1.26 مليون برميل يوميا بداية من سنة 2016.
4- تراجع الطلب العالمي خاصة الأسواق الصاعدة كالصين.
5- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في و.م.أ و خاصة في ظل الاستعانة ببدائل أخرى.

عموما يتوقع الخبراء سيناريو من الانخفاض "طويل الأجل "حيث تتنبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط لعام 2020بأن تكون هذه الأسعار بحدود 60 دولار وهو ما أكده صندوق النقد الدولي الذي أقر بأن الانخفاض سيدوم من ستة إلى ثماني سنوات وهذا بناءا على تتبع تاريخي للعلاقة بن قيمة الدولار الأمريكي وسعر النفط والتي لها علاقة عكسية فعادتا ما تقترن فترات ضعف الدولار بارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح.

و نتيجة لهذا الانخفاض المتواصل لأسعار النفط عمدت الجزائر لاتخاذ تدابير احتياطية لدعم النشاط لاقتصادي و ذلك من خلال ما يعرف بصندوق ضبط الايرادات الذي انشأ سنة 2000 .

و بموجب هذا الظرف الاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي :

- **خط دفاع أول :** استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة في صندوق ضبط الايرادات
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مدا خيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار لتغطية العجز
- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة[11].

[10] المرجع نفسة ،ص 2 .

[11] نبيل بوفليح،مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطيقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010 العدد الثاني ديسمبر 2012،جامعة شلف،ص 2

المطلب الثاني :افاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم

لا شك أن الأثر الاقتصادي لبرنامج الإصلاح يتباين من مؤشر إلى أخر إلا أنه و رغم الإيجابيات التي تحققت نتيجة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض السلبيات التي تحول دون الحد من مظاهر الاختلال المختلفة[12]:

- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي و بالتالي يتبيّن لنا أهمية و ضرورة فتح المجال للشراكة وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير وتأهيل الاقتصاد وجعله قادرا على المنافسة بدلا من ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية ليست منتجة أو في تمويل صناعات منكوبة.
- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع الفلاحة فهو قطاع متخلف وهو يتسم بضعف هياكل تنظيمه وتسييره كما يتأثر بصورة مباشرة بالتقلبات المناخية.
- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بالظرف البترولي العالمي ، الذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع ، تحديد الأسعار،...) و بذلك يظل النمو. الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى الأسواق الدولية.

و حتى يتمكن البلد من بعث نموه الاقتصادي فإن الأمر يتطلب عملا متسارعا في المجالات التالية:

أولا: تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي:

بحيث من الضروري وبلا شك إيلاء أولوية عالية لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي وتقوية القدرة على المنافسة من خلال سياسات سليمة بما يتعلق بالضرائب والنقد وسعر الصر ف و غيرها وفي هذا الصدد سوف تلعب السياسة الضريبية دورا مهما على وجه الخصوص فالى جانب قيامها بضمان الاستقرار المالي ينبغي توجيه هذه السياسة نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو.

ثانيا: التعجيل بالإصلاحات الهيكلية:

مع دعم استقرار الاقتصاد الكلي سوف يحتاج البلد إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام النمو و الاستثمار وكذلك محاربة الفقر وذلك من خلال توجية إهتمام خاص إلى المجالات الحاسمة التالية:

[12] تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014،ابحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

- تحسين البنية الأساسية ودفع التنمية .
- التنمية البشرية و بناء القدرات.

ثالثا: تحرير التجارة الخارجية:

لقد تأكد دافع الانفتاح على الاقتصاد العالمي للكثير من الدول من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية لزيادة حجم التجارة البينية .بالنسبة للدول النامية فإن الانفتاح الاقتصادي و التحرير التجاري أصبح بالنسبة لحكوماتها حتمية وليس خيارا بعد اندثار كل البدائل التي كانت متاحة أمامها غير بديل اقتصاد السوق .إن الانغلاق وعدم الانفتاح على العالم الخارجي أصبح يعني بالنسبة للدول النامية تهميشا وحرمانها من رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.
في هذا المجال كذلك اتخذت الجزائر عدة إجراءات وذلك بالترخيص والتسهيل للقطاع الخاص القيام بعمليات الاستيراد والتصدير.
في حين كانت الليونة على القيود الجمركية جد واسعة إلا أن القيود غير الجمركية ما تزال كذلك قائمة.
هذا من جهة ومن جهة اخرى كان قرار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جد سريع نظرا لطابع الاقتصاد الوطني و الذي ما زال نموه يخضع بشكل كبير إلى الأسواق البترولية و الظروف المناخية كما أن التفكيك شبه الكلي للحماية الجمركية وغير الجمركية على الاقتصاد الوطني، سوف يفسح المجال للمنافسة الأجنبية من تقليل توسع نسيجنا الصناعي الموجود وكمثال لذلك فقد شرعت الدولة في تفكيك الصناعات الغذائية، النسيجية و الصيدلانية و غيرها ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المنافسة القوية فهي بحاجة إلى تنويع وزيادة حجم منتجاتها لاسيما المصنعة وتحسين نوعيتها طبقا للمعايير الدولية و التحكم في تكاليفها حتى تصبح قادرة على المنافسة.
وفي هذا الإطار يصبح من الضروري على الجزائر أن تواصل الإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وخاصة إصلاح القطاع المالي و المؤسسات العمومية.

رابعا: تحرير الأسعار:

فبالنسبة للجزائر فقد تم تحقيق خطوات متقدمة في هذا المجال من خلال اصلاح السياسات السعرية و تحرير التجارة الخارجية و تحرير اسواق العمل[13]
حيث ارتكز إصلاح الأسعار على تركها تتحدد وبكل حرية عن طريق السوق لاسيما بإلالغاء التدريجي لدعم الأسعار والضغوط المطبقة على هامش ربح لمعظم السلع والخدمات

خامسا: إعادة هيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية:

[13] منصوري الزين ، تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراية الجديدة للنشر و التوزيع ، عمان 2012، ص 239.

في هذا المجال ما تزال الجزائر بعيدة مقارنة بالدول التي سبقتها مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

إن بطء الجزائر في هذا المجال ليس لكونها لم تخوصص بعد معظم مؤسساتها الاقتصادية العمومية ، لكن السبب يعود أن البعض من هذه المؤسسات التي تم إعادة هيكلتها تشكل في الواقع عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني في حين كان يفترض في النموذج السابق للتنمية الجزائرية أن تقوم هذه المؤسسات بدورها الرئيسي المتمثل في خلق الثروة والنمو:

- حيث أنها تنتج أقل من طاقتها الإنتاجية.
- نوعية منتجاتها و خدماتها هي دون المتوسط العالمي.
- تكاليف منتجاتها الجد مرتفعة هي بعيدة عن المنافسة.
- و تشكل عبئا ماليا ثقيلا على الدولة.

سادسا: اصلاح القطاع المالي :

تعتبر الاسواق المالية عامل مهم من عوامل النظام المالي و المصرفي و بالتالي فان اصلاحها لانفصل عن هذا النظام[14]

و تعود الحالة السلبية للقطاع المالي الجزائري بالدرجة الأولى إلى ضعف البلد في قدرته على تحقيق النمو الاقتصادي مادامت البنوك تعمل أكثر كصناديق بسيطة تابعة للدولة و ليس كبنوك تجارية حقيقية، ويضاف إلى هذا أن حالة القطاع المالي الجزائري تعتبر عاملا سلبيا في ضعف الاستثمارات الأجنبية .فحسب المستثمرين الأجانب المتواجدين بالبلد يرون أن هذه الحالة تشكل مصدرا للإحباط.

سابعا: التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية

اذا ما كانت الدولة تريد تحقيق ما تصبوا اليه من امكانات الاقتصاد العالمي تعين عليها عمل ما يلي:

- تحقيق استقرار وضع الاقتصاد الكلي: ويعتبر هذا أمرا أساسيا إذا أرادت الدولة أن تكون قادرة على المنافسة في الاقتصاد المعولم ويتطلب هذا ضرورة احتواء معدلات التضخم المرتفعة والإنفاق غير المنتج، واختلال الموازنات المالية والعجز الضخم في موازين المدفوعات .

و عندئذ فقط يمكن للدولة أن تخصص موارد أكبر لإقامة البنية الأساسية الكافية مثل : (الطرق، الموانئ ،المطارات، والكهرباء والمياه)، وتدعيم قواعد التنمية طويلة الأجل مثل (التعليم، والرعاية الصحية، والبيئة) ، ومكافحة الفقر و غيرها .

- إصلاح الإطار التنظيمي: يجب أن تسترشد الإصلاحات في هذا المجال بالرغبة في تحرير الأنشطة الاقتصادية وتشجيع المنشآت الحرة و من ثم فإن الدولة يجب أن تشجع

[14] منصوري الزين ، تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 196.

المنافسة الصحية بين منشآت الاعمال مع القضاء على الريع والربح المتراكم الاقتصادي.
ويقتضي هذا الأمر وضع إطار يسمح لقوى السوق بتحديد الأسعار ويؤدي مثل هذا الإطار إلى تشجيع المنافسة بين منشآت الأعمال وإلى تقليص التشوهات اللصيقة في أي نظام للرقابة وتحديد الأسعار إداريا .
وعلى الجبهة الخارجية فإن الأمر يقتضي أن تقوم الدولة بتحرير عمليات التجارة ومعاملات الطر ف الأجنبي لجذب الاستثمار الأجنبي.

- نظام الإدارة الجيد يتطلب الأمر أن تقوم الدولة بالتركيز على الموضوعات التالية:
- شفافية الحكومة يجب أن يبقى المواطنون على علم بالقرارات التي تصدرها الدولة و مبرراتها.
- بساطة الإجراءات سواء بالنسبة لموضوعات المالية العامة والاستثمار أو المجالات

الأخرى يجب أن تكون الإجراءات الإدارية أبسط ما يمكن.

- محاربة الفساد إذ يعتبر القضاء على هذا البلاء أمرا حتميا لتشجيع المنافسة الصحيحة وتدعيم كفاءة الإدارة الاقتصادية.
- استقلال النظام القانوني: يجب أن يكون النظام القانوني متحررا من أي ضغط أو

تدخل من جانب القوى السياسية أو أية منظمة أخرى لضمان استقلالية ونزاهة
القرارات المتخذة.

ثامنا: دعم و تشجيع الاستثمارات الخاصة في إطارها الوطني والعالمي

لقد أصبحت قضية جذب الاستثمارات الخاصة المباشرة وغير المباشرة إحدى القضايا الهامة المطروحة ففي ظل تقليص الاستثمارات العامة وتناقص التدفقات الإنمائية الحكومية الخارجية من الدول والمنظمات التمويلية فإنه من الطبيعي أن تقوم الاستثمارات الخاصة بدور المعوض لتلبية احتياجات التمويل الاستثماري .ومن البديهي أن الموارد المحلية لن تكون كافية لتمويل احتياجات جميع المشاريع الاستثمارية .وهذا يتطلب الاهتمام بتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى بلادنا التي هي في حاجة لذلك.
وهذه التدفقات تحكمها عوامل محلية وإقليمية حاسمة قسم منها اقتصادي بحت وأغلبها
مرتبط بمناخ الاستثمار العام للبلد نفسه حيث تشير اغلب الإحصائيات إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مازال بسيطا في الحجم و الأهمية اذ ينبغي الاهتمام بالسياسة و الشكل المنساب للحافر المتعلق بالاستثمارات الاجنبية[15].

[15] مرجع نفسه ، ص 209.

خلاصة الفصل:

على العموم إن سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر التي رصدت لها الدولة مبالغ مالية هامة إذا ما قارناها بالنتائج المحققة نجد بأنها تفتقر للفعالية فالتنمية لم تتحرر من النفط و معدلات النمو خارج قطاع المحروقات لا تزال ضعيفة

و المتأمل في هذه السياسات يدرك بأن طموحات الحكومة كانت كبيرة و نظرتها للتنمية كانت واسعة و شاملة غير أن النتائج في الواقع كانت أقل بكثير من النتائج المسطرة

حيث ان عيوب التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري كانت في الواقع مخفية وراء الموارد المالية الكبيرة التي يولدها قطاع المحروقات لوحده و لكن بمجرد انخفاض و انهيار اسعار النفط انكشفت عيوب الاقتصاد الوطني واتضحت هشاشته على إثر الصدمة البترولية

خاصة ان الجزائر خاضت سلسلة من الاصلاحات ابتداءا من سنة 1988 من خلال مراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام و الخاص وأبدت رغبة في التحول التدريجي من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، وهو ما يعد بداية انفتاح الاقتصاد وتفضيل أدوات السوق على الأدوات الإدارية وصولا الى سياسة الانعاش الاقتصادي التي طبقتها الجزائر ابتداءا من 2001 الى غاية 2014 .

تشير نتائج الدراسة المتعلقة ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة إلى عدم إمكانية تحقيق نمو كاف ومقبول في الآجال المحددة، ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية و ضعف سياسات الاقتصاد الكلي

و بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و خاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي فانه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي .و جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدأه في مخطط دعم الانعاش الاقتصادي حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من ورائها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة و تيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.

الفصل الثاني

التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري

الفصل الثاني:التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري

تمهيـد:

يواجه الاقتصاد الجزائري جملة من الرهانات و التحديات الحالية و المستقبلية التي يمكن ادراجها فيما يلي:

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية

من بين التحديات الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري ما يلي:

المطلب الأول: انخفاض اسعار البترول و اثرها على الاقتصاد الجزائري

تعد الجزائر من الدول البترولية التي تأثرت بالأزمة و التي ستزداد خطورتها على الامن الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي في حالة استمرارها و تطورها، ذلك ان الثروة البترولية و الغازية في الجزائر تساهم بأكثر من الثلث من الناتج المحلي الاجمالي و بأكثر من 98 % من اجمالي الصادرات وحوالي 62 % من ايرادات الموازنة العامة للدولة و هي المصدر الوحيد للاحتيطات الرسمية.

و لهذا يجب على الدولة ان تأخذ الامور على محمل الجد في تشخيص الازمة و ايجاد الحلول الجذرية لها و يمكن ابراز اهم المخاطر و الاثار الكبرى من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية في بعض المجالات و منها[16]:

- اثار و انعكاسات انخفاض اسعار البترول على الناتج المحلي و الاحتياطات الرسمية
- اثار و انعكاسات انخفاض اسعار المحروقات على الموازنة العامة
- اثار و انعكاسات انخفاض اسعار ا على قطاع التجارة الخارجية
- اثار و انعكاسات انخفاض اسعار المحروقات على المديونية و البرنامج الخماسي الثالث 2019/2015.
- اثار و انعكاسات انخفاض اسعار البترول على سعر الصرف و القدرة الشرائية.

[16] أ د صالح صالحي، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، سطيف.

- الفساد الاداري.

اولا: اثار و انعكاسات الازمة على الناتج المحلي و الاحتياطات الرسمية:

ان استمرار انخفاض اسعار البترول سيؤدي الى التأثير السلبي على ثلث الناتج المحلي الاجمالي و التخفيض التدريجي للاحتياجات الرسمية و بالتالي التأثير في قدرة الدولة على ضمان وارداتها الاستراتيجية في اللمدى المتوسط و الطويل و اضعاف قدرتها التمويلية لبرامجها العامة و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (32 – 01): انعكاسات الازمة على الناتج المحلي و الاحتياطات الرسمية[17].

المـؤشرات	2013[1]	2014[2]	*2015	*2016
الناتج المحلي الاجمالي الجاري (مليار دولار)	209	2011	208	180
معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي	%2.8	%4	%3	%2
اجمالي الاحتيطات (مليار دولار)	194	188	155	130
الاحتياطات بالاشهر من الواردات	33.7	32	20	15
نسبة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي	%30	%30	%29	%29

1 صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة

2 بنك الجزائر التقرير السنوي 2013 نوفمبر 2014

* الديوان تاوطني للاحصائيات

ثانيا: اثار انعكاسات الازمة على الموازنة العامة للدولة

لقد بدأت الاثار السلبية لانخفاض اسعار البترول غلى الموازنة العامة بتزايد الرصيد السلبي الناتج عن انخفاض ايرادات الجبائية البترولية التي تصل نسبتها الى 62% من اجمالي الايرادات العامة للدولة كما تزداد الخطورة اذ تفحصنا مؤشر رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات كما هو موضح في الجدول رقم (7).

الجدول رقم(32 – 02): انعكاسات الازمة على الموازنة العامة للدولة

المـؤشرات	2013[1]	2014[2]	*2015	*2016
رصيد الموازنة العامة من الناتج	% 1.5 -	%7-	%9.5 -	%10 -

[17] د أ صالح صاالحي محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائر، مرجع سابق.

المحلي				
رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات	% 33.5 -	%36.5 -	%35.1-	% 40 -
نسبة الجباية البترولية الى اجمالي الايرادات العامة	% 62	% 60	% 58	% 55

1 صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة

2 بنك الجزائر التقرير السنوي 2013 نوفمبر 2014

* الديوان الوطني للاحصائيات

ثالثا: انعكاسات الازمة على قطاع التجارة الخارجية:

ان كل انخفاض في اسعار المحروقات سينعكس سلبا على 98% من الصادرات الجزائرية و الذي يؤدي الى تزايد العجز في الميزان التجاري و يضعف القدرة التحكيمية للدولة في تامين وارداتها بالمستويات التي سادت خلال الفترة السابقة و الجدول التالي يوضح ذلك[18].

الجدول رقم (33 – 03): انعكاسات الازمة البترولية على التجارة الخارجية

المؤشرات	2013 [1]	2014 [2]	*2015	*2016
مجموع الصادرات(مليار دولار)	63	59	50	45
معدل نمو الصادرات الطاقوية	- 10.3	- 7.2	-15.4	- 20
نسبة صادرات المحروقات الى اجمالي الصادرات	% 98	% 98	% 98	% 98
مجموع الواردات(مليار دولار)	55	54	49	45
نمو الواردات (مليار دولار)	6.6	5	0.9	10 -
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي	0.4	0.4 -	7.7 -	10 -

1 صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة الجزائر 2014

2 بنك الجزائر 2014

3 الديوان الوطني للاحصائيات

* صندوق النقد الدولي مستجدات افاق لاقتصاد العالمي 2015.

رابعا: انعكاسات انخفاض اسعار المحروقات على سعر الصرف و القدرة الشرائية:

[18] مرجع سبق ذكره.

لقد ادى انخفاض اسعار البترول الى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري فبلغ خلال سنة 2014 سعر الدولار 80.56 و سعر الاورو تجاوز 106.9 و بلغ في السوق الموازية 160 دينار الامر الذي ادى الى ارتفاع اسعار الواردات و التهور النسبي للقدرة الشرائية و انعكاساتها على الاوضاع الاجتماعية . دون حصول تأثير ايجابي على الصادرات الجزائرية المرتبطة اسعارها بالسوق الدولية و محدودية صادرات السلع خارج المحروقات.

خامسا: انعكاسات انخفاض اسعار المحروقات على المديونية العمومية و البرنامج الخماسي 2015 / 2019:

ان انخفاض اسعار المحروقات ادى الى انخفاض عائدات الدولة المحلية و الخارجية و بالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع و يزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط و الطويل في حالة استمرار الازمة يزداد السحب من صندوق ضبط الموارد ات ايراداته تتناقص الامر الذي يؤثر حتما على تمويل البرامج الاستثمارية العامة في المخطط الخماسي الثالث 2015 / 2019 و الجدول اللاحق يوضح انعكاسات الازمة على المديونية و الاستثمارات الاجنبية.

الجدول رقم(34 – 04) : انعكاسات الازمة على المديونية العامة و البرامج العمومية.

المـــؤشرات	2013	2014	2015	2016
اجمالي الدين الداخلي (مليار دولار)	1301.4	1301	1400	1400
نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلى الاجمالي	% 7.9	% 8	% 9	% 10
الديون الخارجية (مليار دولار)	3.4	3.5	4	5
الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	0.9	0.7	0.7	0.6

المصدر: صندوق النقد الدولي

المطلب الثاني: ضعف الانتاج و معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

الباب الاول : ضعف القطاع الزراعي وتطور التبعية الغذائية للخارج

الباب الثاني: ضعف القطاع الصناعي العام و الخاص اضافة الى ضعف الاستثمارات الاجنبية

الباب الاول: ضعف مكانة القطاع الزراعي وتزايد الاعتماد على المصادر الخارجية و تطور التبعية الغذائية

رغم كل الإصلاحات التي عرفها هذا القطاع إلا انه أصبح يعيش وضعا متخلفا بحيث أنه لم يرق إلى الأهداف المسطرة في تحقيق الأمن الغذائي للسكان وهو ما صنف الجزائر ضمن مناطق العجز الغذائي التي تعتمد على الإستراد لسد النقص في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسي.

هذا و رغم قيام مسؤولي القطاع بجهود تستحق الثناء لإصلاح هذا الوضع وإعادة تكييف السياسات الوطنية ضمن خطة استراتجية ومبادرة تنموية زراعية جديدة لزيادة النمو الفلاحي إلا أن القطاع الفلاحي في الجزائر لم يستطع توظيف الموارد المتاحة بكفاءة اقتصادية مما أدى إلى اختلال التوازن بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية والموارد الطبيعية بحيث ترتب على ذلك الاختلال انخفاض حجم الناتج الزراعي وبالتالي تعقد الأوضاع المتعلقة بالعجز الغذائي.

اذ ان القطاع الفلاحي يعتبر الحلقة المفقودة لا بد من استرجاعها لاستكمال التنمية الاقتصادية وإعادة شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد مهما كانت أيدلوجيته ومنهجه في تسيير دواليب الاقتصاد[19].

[19] احمد باشي القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح ، مجلة الباحث ، عدد 2003/2، ص:108.

إن القطاع الفلاحي الجزائري أصبح عاجزا عن تحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلا عن تغطيته وتحقيقه للاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الغذائية ذات البعد الإستراتيجي

وللوصول إلى حلول جذرية لا بد من أولا التعرف على أعراض ومظاهر القصور ومكامن الخلل ويمكن تلخيص هذه الأعراض من خلال المظاهر الخمس التالية:

أولا : المساهمة في النمو الاقتصادي ضعيفة

من خلال الجدول رقم (10) يتضح لنا جليا أن مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي قد انخفضت بعد سنة 2000 لكن سرعان ما تحسنت بعد عشرين سنة منذ سنة 1990 لتصل في حدود 9 % سنة 2011 لكن ما يلاحظ أن هذه النسبة حققت قفزة نوعية سنة 2013 في حدود 18 % إلى35 في المئة سنة 2014 بفضل سياسة التجديد الريفي والفلاحي، لكن عموما نسبة المساهمة لا تتعدى 9% وهي نسبة ضعيفة

الجدول رقم (36 – 05): تطور مساهمة نمو القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2014)

السنة	1980	1990	2000	2010	2012	2013	2014
نسبة مساهمة الفلاحة	7.05	9.58	5.46	5.53	9.67	18.05	35.3

المصدر : احتسبت من طرف الباحث بناءا على بيانات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ثانيا: المكانة الاقتصادية في تراجع:

تشير بيانات الجدول رقم (11) إلى أن وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة 1980-2013 تمثل نحو 10.42 % محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات و الخدمات، ويرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية وتجدر الإشارة الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تقريبا ثابتة رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة وهو ما يعني

تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والأشغال العمومية والخدمات.

الجدول رقم (37 – 06): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2013 – 1980)

السنة	1990-80	2000	2010	2011	2012	2013	المتوسط
نسبة المساهمة	10	10.88	9.75	9.74	10.56	11.58	10.42

Source : ONS, rétrospective statistique algérienne 1962 2013, CH14-COMPTES ECONOMIQUES, P234-237

ثالثا: عجز في الميزان التجاري الزراعي:

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (12) إلى أن العجز في الميزان التجاري الزراعي في ارتفاع مستمر من 2.28مليار دولار لمتوسط الفترة (1990 -1980) إلى 10 مليار دولار سنة 2011 علما أن معدل تغطية التجارة الخارجية الزراعية ثابتا في حدود 3 % وهو ما يهدد رصيد العملة الصعبة بالاستنزاف ويهدد الأمن الغذائي.

الجدول رقم (37 – 07) : تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (1980 - 2011)

الوحدة: مليون دولار

	1990-1980	2000	2010	2011
الصادرات الزراعية	57.43	32.70	352.6	124.5
الواردات الزراعية	2.345.969	2.592.3	6.222.8	10.789.3
الرصيد	(2288.53)	(2559.6)	(5870.1)	(10664.7)

Source : http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx, mise à jour :16/01/15

ويبدوا أن إستراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر لا تتماشى وتحقيق الأمن الغذائي، ويتجلى هذا بوضوح من خلال الأهمية النسبية المتدنية للمخصصات الاستثمارية الفلاحية من مخطط تنموي لأخر خاصة خلال

العشرية الأخيرة رغم الدور الكبير الذي يمكن للقطاع الفلاحي أن يلعبه في مجال خلق الثروة و التغذية وهو ما يعنى أن الأداء المنخفض للموارد الزراعية تمخض عنه انخفاض في مؤشرات الأمن الغذائي.

الباب الثاني: ضعف القطاع الصناعي العام و الخاص اضافة الى ضعف الاستثمارات الاجنبية

يعتبر غياب الرؤية العامة لدور القطاع الصناعي في تنويع الهيكل الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري دور فاعل في تدني مساهمته في ديناميكية النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وذلك على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة للنهوض بعملية التصنيع في الجزائر.

حيث ان عمل الدولة الجزائرية على تحقيق سياستها الصناعية الحالية والمستقبلة سوف لن يتأتى إلا من خلال تشخيص واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر و تحديد معالم الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

أولا: واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر

يتطلب تشخيص واقع الصناعة الجزائرية الحالي الوقوف عند النتائج ومختلف التغيرات التي طرأت على هذا القطاع خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي كان لها الأثر الكبير في تحديد التوجهات والاستراتجيات الصناعية في تلك المراحل وفي المراحل الحالية و المستقبلية وعليه يتناول هذا العنصر ما يلي:

- مميزات القطاع الصناعي في الجزائر.
- تحديات القطاع الصناعي في الجزائر.

أ - مميزات القطاع الصناعي الجزائري

يمكن استخلاص أهم المميزات الصناعية الجزائرية في ما يلي[20]:

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
- مردودية منخفضة و معدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

الجدول رقم (39 – 08): تطورمعدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية خلال الفترة 2001 / 2011

الوحدة: %

السنة / الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011
الصناعات الغذائية	- 12.5	- 20.6	14.4	- 2.1	- 9.1	21
المناجم	- 2.8	0.6	12.4	- 3.9	3.4	- 9.5
الطاقة و المياه	5	0.6	9.9	8	7.2	8.2
صناعة الحديد و البناء و الميكانيك الصناعات الكهربائية	10	8.9	- 4.1	- 8.9	9.2	- 3.4
الصناعة الكيميائية	- 1.3	- 10.6	3.9	- 4.4	2	- 5.5
صناعة النسيج	- 14.7	- 2.4	0.6	- 15	1.2	- 13.1
صناعة الجلود	- 0.5	- 7.7	- 18.4	- 4.8	- 10.3	- 9.4
صناعة مواد البناء	0.3	- 7.3	4.8	2.7	- 1	- 3.2
صناعة الخشب و الورف	- 13.1	- 6.3	- 15.9	- 6.8	- 21.4	- 11.8
اخرى	2	- 11.9	- 25.1	- 31.2	00	5
متوسط الصناعة المعملية	- 1	3.5	- 4.5	- 3	1.6	- 1.2

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء

[20] قوريش نصيرة ، **ابعاد و توجهات انعاش الصناعة في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 05 ،2008 ص،95

من خلال الجدول يتبين ان الصناعة تحقق معدلات نمو متدنية خلال الفترة ما بين 2011/2001 ما يترتب عنها إنتاجية ضعيفة راجعة لعدم تجاوب القطاع الصناعي مع سياسة الانعاش الاقتصادي و لعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

ب - تحديات القطاع الصناعي في الجزائر

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر وبوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي ما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ والتي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والتفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة فتطبيق هذه الاتفاقية يطرح عدة تساؤلات تتعلق أساسا[21]:

- بمدى قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة.
- ومدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

و بالنظر للوضعية الحالية للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعف قدتها التنافسية فإن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يضع المؤسسات الصناعية الجزائرية أمام تحديات حقيقية وسوف يكون له آثار سلبية خصوصا:

- التأثير على إنتاجية المؤسسات و بالتالي على الاقتصاد الوطني نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيراتها الأوروبية.
- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة.

[21] مرجع سبق ذكره.

- زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتوج الصناعي الجزائري و جودة نظيره الأوروبي و ذلك راجع إلى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية.

الجدول رقم(41 – 09): تطور الواردات الصناعية خلال الفترة 2012/2001

الوحدة: مليون دولار

	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012
مواد نصف مصنعة	1747	683	3743	6678	9557	10049	10370
سلع التجهيزات الفلاحية	154	121	149	137	219	364	323
سلع التجهيزات الصناعية	3293	4654	7872	9361	14141	17074	132453

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء

ثانيا: الإطار العام للإستراتجية الصناعية الجديدة

أصبحت الإستراتجية الصناعية الجديدة الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي ليأخذ هذا القطاع بدوره مكانته التي يجب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في جزائر و حسب سياسات واستراتجيات إنعاش الصناعة في الجزائر يمكن تحديد الإطار العام للإستراتجية الصناعية الجديدة في النقاط الآتية[22] :

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.
- تحديد مبادئ الإستراتجية وتشكيل السياسات الصناعية.
- ضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.
- تندرج الإستراتجية الصناعية الجديدة ضمن الإستراتجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد كما ترتكز على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة

[22] Le rapport du ministère des participations et de la promotion des investissements **la stratégie de relance et développement industriel** Algérie ، 2007 ،p : 10

التكافل والتضامن الاجتماعي .وتهدف هذه الإستراتجية إلى التطوير المكثف للنشاطات الصناعية التي تدخل في إطار السياسة الداعمة للسلم والازدهار.

من خلال ما ذكر يتحتم على الجزائر وضع إستراتيجية صناعية صارمة و هذا قصد الاستعداد لإقامة منطقة التبادل الحر وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث يجب أن تخضع عملية التأهيل إلى منهجية صارمة لتجنيب ما تبقى من القرارات الإنتاجية الصناعية وعدم إتباع منهجية مقيمة وشاملة بتوخي الحلول الجزئية الظرفية.

المطلب الثالث: تطور آليات الفساد و تنامي الاقتصاد غير الرسمي

يعاني الاقتصاد الجزائري من استشراء الفساد و تطور آلياته و تزايد مخاطره على الامن الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للدولة و تشير التقارير الدولية الى التراجع المستمر لترتيب الجزائر سواء في تقرير مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية بحيث رتب الجزائر في المرتبة 176 من ضمن 188 دولة في احدث تقرير له لسنة 2016[23] كما تراجعت مرتبتها في تقرير البنك الدولي لسنة 2016 المتعلق بممارسة انشطة الاعمال الدولية الى المرتبة 154 و بالتالي تدهورت القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري و اضحى الفساد احدى مظاهر الداء الجزائري الذى يؤثر على حركية النشاط الاقتصادي و مجالاته و يحد من كفاءات السياسات والمؤسسات الاقتصادية و يعطل المنظومة القانونية و التشريعية الاقتصادية هذا من جهة.

فالفساد بات من التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري فقد بلغ مجموع الاموال المختلسة التي رفعت لها قضايا في المحاكم الجزائرية بنحو 50 مليار دولار خلال العقد الاخير و بالتالي فان محاربة الفساد اولوية في بلد بات يبحث عن نفسه وسط ازمة مؤسسات الدولة.

و من جهة اخرى إن النمو السريع للاقتصاد غير الرسمي قد يؤدي إلى فشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث ازدادت شبكات الاقتصاد الموازي و تنامت احجام الثروات التي تتحرك في

[23] جريدة liberté ، تقرير لمنضمة الشفافية الدولية ،2016/01/16

قنواته، الامر الذي يؤثر في السياسات الاقتصادية اللازمة لتأهيل الاقتصاد الجزائري اذ يعتبر الاقتصاد الخفي السبب المباشر و الغير مباشر في اضعاف معدلات النمو الاقتصادي و التخلف مما يضع الدولة امام تحدي اخر صعب يفرض عليها اتباع سياسات و استراتيجيات فعالة لمعالجة مشكل الاقتصاد الخفي و ضمان التنمية المستدامة[24].

المبحث الثاني: تحديات العلاقات الدولية التجارية و الانفتاح الخارجي

المطلب الأول: تحديات الانضمام الى التجارة الخارجية (OMC) و تزايد وتيرة الانفتاح الخارجي

المطلب الثاني: تحديات الالتزام باتفاقات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي

المطلب الأول: تحديات الانضمام الى التجارة الخارجية (OMC) و تزايد وتيرة الانفتاح الخارجي:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني قيامها بتنفيذ الالتزامات التي وافقت عليها بموجب الاتفاقيات التي أبرمتها معها ولهذا فإن هذا الانضمام بقدر ما يعود بالفائدة على الاقتصاد الجزائري فإنه يفتح بابا لعدة تخوفات التي قد ينجم عنها اثار سلبية وأخرى ايجابية.

أولا: الاثار السلبية: و التي نذكر منها ما يلي:

- المنظمة تساهم في فرض تبادل تجاري حر بأي ثمن و على حساب المستوى الاقتصادي للدول النامية[25]

[24] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي،التهرب الضريبي و الاقتصاد الاسود ، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ، 80.

[25] احمد عبد الخالق ، احمد بديع بليح ، تحرير التجارة العالمية من الدول النامية، الدار الجامعية مصر ، ص109

- ستفقد الجزائر قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني لأنها ستلتزم بسقف التعريفة الجمركية الذي لا يمكنها تجاوزه.
- القضاء على الإنتاج الوطني وغلق المؤسسات الصناعية الوطنية غير القادرة على المنافسة
- إن الصناعة الجزائرية تعتبر ناشئة وليس بمقدورها منافسة نظيرتها الأجنبية وعليه فإن الانضمام سيؤدي إلى فتح السوق الجزائرية أمام العديد من الدول الأعضاء في المنظمة وهذا سيؤدي إلى إغراق السوق بالسلع الأجنبية مما يدفع بالصناعة المحلية إلى الركود بسبب تفضيل المنتوج الأجنبي.
- صعوبة نقل التكنولوجيا المتقدمة لارتفاع تكاليفها.
- يمثل النفط والغاز حوالي 90 % من قيمة صادرات الجزائر وما دامت هذه المواد غير مدرجة ضمن اتفاقيات المنظمة فبإمكان الدول الصناعية أن تتصرف بحرية في فرض الضرائب لمنع تدفق هذه السلع.

[26]
- تعقيد الوصول الى المواصفات التقنية الدولية و فوز المنتوج المتطور بالأسواق المحلية
- تحويل صلاحيات اتخاذ القرارات في ميدان التجارة إلى المنظمة بعد التشاور مع أعضائها.
- إفلاس المصارف والبنوك المحلية بسبب عدم قدرتها على منافسة المصارف الأجنبية.
- تخفيض الرسوم الجمركية سيؤدي إلى انخفاض العائدات الجبائية
- المنتجات الزراعية لن تخضع إلى أي نوع من الحماية ماعدا الرسوم الجمركية و التي لابد أن تخفض إلى 24% كأقصى حدّ خلال 10 سنوات و هذا لن يسمح للجزائر بضمان حماية كافة للمنتجات الزراعية من المنافسة الأجنبية.

ثانيا: الاثار الإيجابية

بالنسبة للجانب الايجابي يمكن للجزائر تحقيق عدة مكاسب ومنها ما يلي:

- **تحفيز الصناعة الجزائرية**: عن طريق تحرير المبادلات التجارية الذي يؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية تحت ضغط المنافسة الدولية، كما يمكن تطوير الجهاز الإنتاجي من خلال نقل التكنولوجيا التي وصلت إليها الدول المتقدمة وفي هذا الإطار فقد حصلت عدة شركات على شهادات الإيزو للجودة مثل: **CONDOR** ، **SAIDAL**، **ENIEM** و غيرها.
- **تشجيع وزيادة الاستثمارات:** وهذا من خلال رفع القيود على الاستثمارات الأجنبية مما أدى إلى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الأجنبية مثلا: الشراكة التي أبرمتها مؤسسة **ENAD** مع المؤسسة الألمانية **HENKEL** لمواد التنظيف.
- **تشجيع الإنتاج الفلاحي:** من خلال دعم الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.
- تستفيد الجزائر من تخفيض في الرسوم بمقدار 24% على مدى 10 سنوات بدلا من 06 سنوات للدول المتقدمة.
- تطبيق مبدأ عدم الإغراق سيساهم في إنعاش الإنتاج المحلي.

[26] سليم سعداوي ،الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات لانضمام و افاقه ، دار الخلدونية، ط 1 ، 2004 ، ص95

- **تقوية المنافسة** والحد من الاحتكارات القائمة في القطاع المصرفي وذلك بتوفير الخبرات والكفاءات المهنية للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.
- إعطاء إدارة الجمارك تقنيات حديثة في التسيير كتوسيع شبكة الإعلام الآلي.
- إدماج الوظيفة الجمركية في عمل المؤسسة سيساعدها على القيام بالإجراءات الجمركية دون اللجوء إلى الوكلاء لدى الجمارك.

أن الجزائر و بحكم سرعة انتشار العولمة أصبح انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة حتمية لا مفر منها فإما أن تنظم و إما أن يفوتها القطار السريع و يتجاوزها العصر

كما ان مستوى التطور الذي تعرفه الدول الأعضاء في المنظمة خاصة الصناعية منها يوضحان حجم التحدي و الصعوبات التي يجب أن تبذلها الجزائر في مسيرة إصلاح و تقوية بيئة اقتصادية و تكييفها مع تشريعات و قوانين المنظمة العالمية للتجارة و بالتالي فالنقاش ليس حول الانضمام من عدمه أو حول التفاوض و قدرة الجزائر على التفاوض بل على مستوى اقتصادنا و هل فعلا هو قادراً على قبول قواعد المنظمة و قادر على خوض المنافسة العالمية الشديدة لأن لا مكان لاقتصاد غير تنافسي في ظل العولمة.

و هكذا على الجزائر الاهتمام بجدية بموضوع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و إيجاد سبل للتخفيف من حدة الآثار السلبية و الاستفادة من الفرص التي تمنحها المنظمة و لا يفوتنا أن نشير إلى أن الامتيازات ستتحقق على المدى الطويل لذا يشكل الانضمام تضحية بالحاضر من أجل مستقبل زاهر.

المطلب الثاني: تحديات الالتزام باتفاقات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي

ان من ابرز التحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري هي ابرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في 19 ديسمبر 2001 و دخول هذه لأخيرة حيز التنفيذ و هو تحول يعزز التوجه نحو اقتصاد السوق و يؤكد انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج و يقطع به شوطا معتبرا نحو الانضمام الى المنضمة العالمية للتجارة.

ان الجزائر التي تأخرت لركب هذه التغيرات كان لزاما عليها ان تضع استراتيجيات و توفر عوامل للإنظمام إلى هذا الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تسيره المنافسة الكبيرة و التطور التكنولوجي المذهل و قد بذلت مجهودات كبيرة لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر بهدف جلب الإستثمارات الأجنبية و تحقيق أكبر قدر ممكن من مشاريع الشراكة الأجنبية فالشراكة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية أصبحت في الوقت الراهن ضرورة حتمية لابد منها لذا كان لزاما عليها أن تستغل كل الفرص التي يمكن أن تتاح لها و تعمل قدر الإمكان على تجنب المخاطر المحدقة بها ورفع مؤسساتها إلى مستوى المنافسة الدولية بالإضافة إلى الإصلاحات المالية و الإدارية التي تتماشى و متطلبات الشراكة مع الدول الأوروبية.
فالجزائر تسعى جاهدة للإنظمام إلى الاقتصاد العالمي من بابه الواسع، وذلك بالتسهيل للمستثمرين و الشركاء الأجانب بتوفير مناخ جذاب للاستثمار.

إن ابرام اتفاق الشراكة الأوروجزائرية سيلقي بعدة ظلال على الاقتصاد الجزائري، حيث سيخلف عدة أثار وانعكاسات ايجابية وسلبية نوجزها فيما يلي:

أولا: الاثار الايجابية

من بين الايجابيات المنتظرة لاتفاق الشراكة ما يلي[27]:

- ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خصوصا نحو دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تحسين الانتاج الوطني ومطابقته لشروط الجودة العالمية، وتطوير كفاءة وفعالية المؤسسات الانتاجية الجزائرية، والرفع من قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، وكذلك تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية وإدخال المزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية، مما يشجع على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية، وانتقال التكنولوجيا المرافقة لها
- تغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر
- الاستفادة من المساعدات المالية والتقنية الممنوحة من طرف الاتحاد الاوروبي قصد تحسين مختلف القطاعات موضوع الاتفاقية.
- مسايرة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية و إندماج الإقتصاد الوطني في إطار مسار العولمة
- الحد من التبعية من خلال الإستفادة من التطور التكنولوجي الذي يمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية.
- تحرير الخدمات يوفر الجو المناسب لعمل المؤسسات الإنتاجية ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني و تحسين النوعية و التقليل من التكلفة.
- تثمين الموارد البشرية و جعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية.
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث و التطوير.
- خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الاساليب البيروقراطية و ادخال المزيد من المرونة على قوانينها الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الاجنبي المباشر.

ثانيا: الاثار السلبية

رغم الأثار الايجابية التي تتركها الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تترك كذلك نتائج وخيمة يمكن ايجازها فيما يلي[28]:

---

[27] بن سمينة عزيزة ، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة ، مجلة الباحث ، العدد التاسع ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة ورقلة 2001،ص 155.

- خسائر فادحة في الميزانية العامة، حيث يؤدي التفكيك الجمركي إلى تخفيض وتقليص الايرادات العامة نتيجة التفكيك الجمركي والغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات الأوروبية.
- تزايد الضغوط على الميزان التجاري نتيجة زيادة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي بسبب تفكيك الرسوم الجمركية.
- الإضرار بالنسيج الصناعي الوطني خاصة الصناعات غير المؤهلة والتي لا تستطيع الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية سواء السعرية أو من ناحية الجودة، مما يؤدي إلى غلق وافلاس العديد من المؤسسات والتخلي عن بعض الصناعات، وما يترتب عن ذلك من أثار سلبية اخرى كتسريح العمال و بالتالي ارتفاع نسب البطالة، تراجع الإنتاج الوطني، انخفاض الأجور، وتدني مستوى المعيشة خصوصا لدى الفئات والأسر الفقيرة والمحدودة الدخل.

على العموم فإن الآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني قد تكون إيجابية أكثر منها سلبية، إذا تم استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد بحيث يجب العمل على حماية النسيج الصناعي من خلال تحسين طرق التسيير والاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، عن طريق الاحتكاك بالشركات الأجنبية وكذا الاستفادة من خبراتها بإبرام عقود الشراكة، بالإضافة إلي تغيير الذهنيان وهو من الشروط الضرورية في ذلك.

خلاصة الفصل:

إن تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر تتلخص في ضرورة تفعيل و الارتقاء بمختلف القطاعات الزراعية و الصناعية و غيرها ولا يتأتى ذلك إلا بتوفير منظور إستراتيجي يقوم على توضيح وتحديد مسار السياسة الاقتصادية في ظل الموارد المتاحة ومن ثم العمل على وضع الإجراءات اللازم تبنيها خلال المراحل الزمنية المختلفة.

حيث سعت الجزائر من خلال ابرامها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تأهيل اقتصادها الوطني من خلال المزايا التي تتيحها هذه الشراكة، وذلك قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي، خصوصا في ظل سعيها المتواصل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعبد الطريق لتحقيق هذا المسعى نظرا للوزن الاقتصادي الذي يلعبه هذا الأخير على المستوى العالمي

لكن السؤال المطروح هل حققت الجزائر الأهداف المنتظرة من هذا الاتفاق أم لا ؟.

[28] مرجع سبق ذكرة.

الفصل الثالث

البدائل المتاحة للاقتصاد الجزائري

الفصل الثالث : البدائل المتاحة للاقتصاد الجزائري

تمهيد

ان الاعتماد المفرط للاقتصاد الجزائري على البترول قد تسبب في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب و المورد، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية وهو ما يحدث في كل مرة نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فيخلق بذلك إختلالات هيكلية بارزة وعجز في موازين الدولة فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد البترولي او الريعي.

الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية الاخرى فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص وأهملت تطوير القطاعات الاخرى لتفعيل دورها في إحداث تنمية شاملة و مستديمة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية، و بالنظر الى هذا كله يتحتم على الجزائر التفكير الجدي وإعادة النظر في رسم السياسة التنموية من خلال إيجاد قنوات بديلة من الموارد لدعم التنمية الاقتصادية.

و من خلال دراستنا هذه ارتأينا الى ان الحل يكمن في اعطاء الاولوية لقطاعات اخرى تكون كخيارات استراتيجية بديلة، تخرج الجزائر من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات كالصناعة و الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية بالإضافة الى السياحة التي تعتبر من أهم الخيارات الاستراتيجة و التي يمكن ان تكون كبديل لقطاع المحروقات حيث ركزنا في دراستنا في هذا الفصل بشكل خاص على القطاع السياحي كبديل استراتيجي للنفط وهو ما يتجلى من خلال الاهتمام المتزايد للدراسات العلمية الأكاديمية حول أهمية مجال السياحة.

من بين اهم الحلول المتاحة امام الجزائر لمواجهة الازمة الاقتصادية التي قد تنجر عن انهيار اسعار البترول و تراجع مداخيل البلاد من العملة الصعبة الاستثمار في قطاع السياحة للنهوض باقتصادها و هو الحل الذي يجمع عليه الكثير من الاقتصاديين فالجزائر تملك من المؤهلات بما يجعلها تحتل الريادة في هذا المجال اذا ما توفرت الارادة السياية فالسياحة واحدة من اكبر الصناعات نموا في العالم فقد اصبحت اليوم من اهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاعا انتاجيا يكتسي اهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني بما تحققه من تدفقات مالية و تحسين ميزان المدفوعات و مصدرا للعملات الصعبة و خلق فرص الشغل و فرصة لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية

ان القطاع السياحي يمكن أن يصبح بديلا تنمويا فعال في الجزائر، إذ تساهم السياحة في تنويع مصادر الدخل وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى كالصناعة ،الزراعة الاتصالات والمواصلات.

فتفعيل دور النشاط السياحي في الجزائر للمساهمة في النمو الاقتصادي، أصبح يحتل مكانة لدى المهتمين بشؤون الاقتصاد في هذا الوقت بالذات، بحثا عن مصادر أخرى للدخل غير النفط، لما لهذا القطاع من مساهمات فاعلة في اقتصاديات العديد من الدول، بعد أن أصبحت السياحة تشكل جزءا مهما من التجارة

الدولية فهي تأتي في المرتبة الخامسة من صادرات أكثر من % 80 من دول العالم، وتعتبر مصدرا مهما للدخل والعملة الصعبة لكثير من الدول النامية.

إن ما تتمتع به الجزائر من إمكانات مادية وبشرية وبيئية يؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، غير أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع الفعال .

المبحث الاول: واقع السياحة في الجزائر

المطلب الاول: المؤهلات السياحية للجزائر

تملك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحي فالجزائر بلاد قارة حيث تتربع على مساحة اجمالية تقدر بـ 2 381 471 كلم^2 الأمر الذي يجعلها البلد الأكبر عربيا و أفريقيا وهي من البلدان التي تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز مناخه بالإعتدال اذ يمكن القول أن الجزائر تتمتع بالكثير من العوامل والمقومات التي تمكنها من منافسة العديد من البلدان في جذب السياح و خاصة إذا أدركنا أن للجزائر موقع إستراتيجي مهم كما أن لديها تنوع طبيعي واسع من سواحل و جبال و صحراء شاسعة مترامية الأطراف دون أن ننسى المناخ الجميل الذي تتميز به عن باقي البلدان

وحتى تتكون لدينا صورة واضحة عن الجزائر كرؤية سياحية شاملة، قمنا بالتركيز على النقاط التالية[29]:

1. المناطق الساحلية:

تتميز المناطق الساحلية في الجزائر بنوع ثري ثراء الارث الثقافي والحضاري، حيث يمكن توزيعها على النحو التالي:

- المنطقة الساحلية للقالة وهي تحتوي على نظام بيئي غابي وبحري وبحيرات وثروات حيوانية وغابية وثروة مائية.
- حضيرة "قورايا" (بجاية) تمتد على مسافة 10 كلم على الساحل.
- حضيرة " تازة" معقد القبائل -المساحة البحرية لتقزيرت.
- الحضيرة الوطنية للشناوة و تمتد على 500 هكتار والجبل الساحلي للشناوة وجموعة الجزر الصغيرة...الخ.

وكل هذه المساحات عبارة عن مواقع بحرية من الضروري الاعتراف بها وحمايتها لانها تعتبر مادة خاما لأي بلد يسعى إلى صناعة سياحية حقيقية واستثمار سياحي مجد.

[29] بوبكر بداش ، صناعة السياحة في الجزائر، بين المؤهلات و السياسات:رؤية استكشافية و احصائية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد، 22، 2014 ، ص 09.

2. المناطق الصحراوية:

و تمتد على مساحة تفوق المليوني كلم 2 يمكن تقسيمها إلى 05 مناطق:

- **غرداية (ميزاب):**حيث تصنف المعالم المعمارية والثقافية والتاريخية لهذه المنطقة ضمن التراث العالمي
- **أدرار:** تعرف هذه المنطقة بتاريخ مختلف الثقافات و وجود القلاع القديمة.
- **إليزي**: الطاسيلي الواقع في أقصى الجنوب الشرقي وتعرف هذه المنطقة بالحضيرة الوطنية للطاسيلي التي صنفت منذ عام 1982 من طرف اليونسكو كتراث عالمي وفيها كل العناصر الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تجعلها منطقة سياحية بامتياز فهي بمثابة متحف طبيعي مفتوح يتضمن أكثر من 1500 رسم ونقش حجري.
- **تندوف** : تمتد على مساحة 168.000 كلم^2 بكثافة سكانية تقدر ب 23.000 نسمة موزعين على القصور القديمة، فهي شبه متحف في الهواء الطلق.
- **تمنراست (الهقار):** تتميز الحضيرة الوطنية للهقار التي تم انشاؤها سنة 1987 بتضاريسها و ثروتها الحيوانية والنباتية والنقوش التي تشكل امتيازات حقيقية للسياحة تشهد على الازمنة الغابرة.

3. المقومات الحموية (الحمامات المعدنية) :

ساهم المخطط الرئيسي الذي أعده القطاع تحت اشرف المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) على المستوى القانوني في تمكين المستثمرين الخواص والأجانب من استغلال 202 منبع للمياه المعدنية يوجد معضمها في شمال البلاد وهي موزعة كما يلي:

- 136 منبعا ذا أهمية محلية.
- 55 منبعا ذا اهمية جهوية.
- 11 منبعا ذا أهمية وطنية.

4 - المعالم الأثرية والتاريخية للجزائر:

تتميز الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو مناطق أثرية ضمن التراث العالمي و هي[30]:

- **موقع الطاسيلي:** يعتبر من اهم المواقع العالمية و يعود تاريخه الى 6000 سنة ق م يضم حفريات نادرة تم تسجيله ارثا عالميا من طرف منضمة اليونسكو للتراث العالمي سنة 1982.
- **حي القصبة:** شيد من طرف العثمانيين في القرن 16 م، تمثل اجمل المعالم السياحية في المنطقة، كانت موقعا للقرطاجيين خلال القرن 4 ق م، تم تسجيلة ارثا عالميا سنة 1992.

[30] عشبي صليحة الاثار التنموية لسياحة - دراسة مقارنة بين الجزائر، تونسن المغرب- ماجستير علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد و تنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة ، الجزائر 2004 – 2005 ، ص ص: 42- 44.

- **واد ميزاب**: بغرداية يعود تاريخ بنائه الى القرن 10 م ، تحيط به 5 قصور ذات طابع صحراوي ، تم تسجيلة تراثا عالميا 1982.
- **موقع جميلة: (سطيف)** كان يعرف قديما باسم "كويكل" cuicul و هي تسمية ذات اصل نوميدي لمدينة رومانية تم تصنيفها ارثا عالميا سنة 1982.
- **قلعة بني حماد**: (بجاية) تحتوي على اثار رومانية كالأسوار و القبور القديمة و اخرى اسلامية و اثار للدولة الحمادية و دولة الموحدين خلال تواجدهم بالمنطقة تم تسجيلها ارثا عالميا سنة 1982.
- **موقع تيمقاد:** يوجد على بعد 37 كلم من مدينة باتنة على طريق روماني يصل بين مدينتي "لامباز" و "تبسة " التي كانت تعرف باسم "Tifast" يعود بناء المدينة الى 1000 سنة ميلادية تم تسجيله ارثا عالميا سنة 1982 .

5 - المنشئات القاعدية للنقل:

تتوفر الجزائر على مجموعة من المنشئات التي يمكن استغلالها لتطوير النشاط السياحي بداية من الشبكة الوطنية للنقل[31] التي تبلغ 118306 كلم تتوزع كما يلي:

- 2230000 كلم طرق وطنية.
- 26626 كلم طرق ولائية
- 62100 كلم طرق بلدية[32]

بالنسبة لـ

السكك الحديدية: تتوفر الجزائر على 4200 كلم مزودة بحوالي 200 محطة موجودة خصوصا في الشمال الجزائري (الهضاب العليا)

المطارات والموانئ :

تمتلك الجزائر 53 مطار منها 13 مطارا دوليا، 08 مطارات وطنية 14 مطارا جهويا و 19 مطارا للاستعمال المحدود و 04 مطارات خاصة بالنشاط الطاقوي

أما الموانئ فتبلغ 13 ميناء متعدد الخدمات و 17 ميناء للصيد البحري وموانئ صغيرة للترفيه السياحي و02 للمحروقات (سكيكدة و أرزيو)[33].

[31] بوبكر بداش ، صناعة السياحة في الجزائر، بين المؤهلات و السياسات:رؤية استكشافية و احصائية،مرجع سابق ، ص10،12.

[32] موسوعة ويكيبيديا (2017/02/21) http://ar.wikipedia.org/wiki

[33] مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر– حالة الديوان الوطني للسياحة - رسالة ماجيستير، جامعة منتوري كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2010/2009 ص121.

النقل الجوي:

نظرا لشساعة المساحة وبعد المسافات بين الجهات في الجزائر واتساع مساحة الصحراء أصبح للنقل الجوي أهمية خاصة حيث يتكون الاسطول الجوي من 63 طائرة وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 3.6 مليون مسافر ونحو 30 ألف طن من البضائع كما يوجد 55 مطار منها 12مطار دولي والباقي داخلي وجهوي أو خاص ، أهمها مطار هواري بومدين ومطار وهران[34]

6 - الأقطاب السياحية في الجزائر:

- **القطب السياحي:** وهران، تلمسان، ويشمل مناطق أثرية تاريخية مثل (مدينة منصورة السياحية)
- **القطب السياحي**: شرشال، تيبازة، الجزائر، بومرداس، منطقة القبائل، ويشمل قرى ومناطق طبيعية وشواطئ
- **القطب السياحي:** بجاية، جميلة، سطيف، ويشمل آثارا رومانية و متاحف وشواطئ، وحضيرة قورايا.
- **القطب السياحي:** عنابة، قالمة، سوق أهراس، الطارف، ويشمل الحضيرة الوطنية لمدينة الطارف وآثارا رومانية
- **القطب السياحي** : غرداية، تيميمون، ويشمل العمران الصحراوي، وواحات النخيل ووادي ميزاب، والقصور المعلقة.
- **القطب السياحي**: الطاسيلي، الأهقار، وهو عبارة عن متحف طبيعي، وإرث حضاري عريق و تكتسي الحضيرة الوطنية في الأهقار في تمنراست أهمية بالغة ذات أبعاد متعددة لما تزخر به من الكثير من الشواهد الطبيعية الحية ، التي ما زالت تعبر على مدى آلاف السنين عن أسرار الوجود الإنساني والحيواني والنباتي في هذه المنطقة من الجنوب الكبير، حيث يعود البعض منها إلى ما قبل 12 ألف سنة بالإضافة إلى مناظر طبيعية خلابة مثل غروب الشمس المصنف الأفضل عالميا.

[34] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر – جامعة فرحات عباس كلية العلوم لاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2012/2011 ، ص 110.

7 - الإمكانيات المادية (الفندقية):

و التي يكمن حصرها في المنشآت و المؤسسات الفندقية و التي تبقى ضعيفة ولا ترق للمستوى المطلوب خاصة اذا ما قورنت بالإمكانيات الموجودة وهذا ما يجعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات للسياح منخفضة و الجدول التالي يوضح تطور عدد المنشات السياحية في الجزائر.

الجدول رقم (54– 01): تطور عدد المنشات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2011/2007

	2007	2008	2009	2010	2011
فنادق درجة اولى 5 نجـوم	13	13	13	13	13
فنادق درجة ثانية 4 نجـوم	54	53	57	39	64
فنادق درجة ثالثة 3 نجـوم	145	142	152	77	60
فنادق درجة رابعة نجمتين	157	160	148	72	74
فنادق درجة خامسة نجمة واحدة	97	99	101	58	58
فنادق درجة سادسة بدون تصنيف	674	680	680	893	915
المجمـوع	**1140**	**1147**	**1151**	**1152**	**1184**

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء ONS -عن و ا زرة السياحة، ص- 3

يلاحظ من خلال الجدول ان تطور المنشات الفندقية كان بطيئا خلال الفترة (2007 /2011) كما غلبت الفنادق غير المصنفة نظرا لانخفاض تكلفتها و التي تمتاز تدني جودة خدماتها مما يؤثر على صورة العرض السياحي الجزائري.

المطلب الثاني: معوقات القطاع السياحي في الجزائر

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول فقد أصبحت أهم القطاعات إنتاجية من خلال مساهمتها في العديد من المتغيرات الاقتصادية من حيث كونها مصدرا مهما للدخل وتوفير لمناصب الشغل هذا إلى جانب جلب الاستثمارات وإقامة المزيد من البنى والهياكل القاعدية،وتحصيل وتحويل كميات هائلة من العملة الصعبة نحو الداخل وبالتالي دعم ميزان المدفوعات وتشير التقارير و الإحصائيات الدولية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية (WCO) الى ان حجم الدخل المتأتي من السياحة الدولية بلغ 852 مليار دولار لسنة 2010 بما يتجاوز العوائد المتحصل عليها من المصادر الأخرى كالمنتجات البترولية و بعض الصناعات و غيرها من السلع و الخدمات .

وأشار تقرير صادر عن عدد كبير من الخبراء تحت إشراف " فابريس هاتم "ومشاركة الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية بأن الجزائر تصنف في الرتبة 147 من 174 دولة من حيث حصة السياحة في الناتج المحلي الخام[35] وهي مرتبة جد متأخرة والتي يرجع سببها إلى تدهور القطاع السياحي الوطني الى جملة من العوائق والمشاكل التي تقف أمام تطور هذا القطاع الاستراتيجي رغم توفر الجزائر على إمكانيات سياحية ضخمة وتتمثل أهم مشاكل القطاع فيما يلي:

- **المشكل الامني:**

يعتبرالعامل الأمني من العوامل الشديدة التأثير على الطلب السياحي فتدهور العامل الأمني في الجزائر خلال فترة التسعينيات خصوصا ساهم وبدرجة كبيرة في تدهور وضعية القطاع السياحي وتأخره حيث وعلى سبيل المثال" انخفضت مداخيل القطاع من 105 مليون دولار أمريكي سنة1990 إلى 20 مليون دولار أمريكي سنة 1998 أي ما يمثل نسبة انخفاض تقدر بـ 81 %[36] ولا زالت آثار العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر ظاهرة ومؤثرة على وضعية القطاع إلى يومنا هذا.

- الاوضاع و المتغيرات السياسة في المنطقة الى جانب الازمة الاقتصادية العالمية[37].
- اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية ذات تكاليف باهظة والإدارة البيروقراطية وإهمال دور القطاع الخاص مما ساهم في تدهور القطاع السياحي بشكل ملحوظ بحرمانه من الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي[38] وهو ما أدى إلى نقص الاستثمار في الهياكل السياحية القاعدية.
- تدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية و كذلك تدني مستوى الخدمات بها .

---

[35] صالح مفتاح،عتيقة وصاف، متطلبات صناعة السياحة في ظل تحرير التجارة و الخدمات السياحية ، الملتقى الدولي حول : اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة،جامعة محمد خيضر بسكرة ، ايام 09 10 مارس 2010، ص 09،10.

[36] خكيم شبوطي، **الدور الاقتصادي للسياحة مع الاشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، المركز الجامعي الدكتور يحى فارس المدية العدد:5 ن جيلية 2011 ، ص 90.

[37] علي فلاح **الزعبي التسويق السياحي و الفندقي**، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان ، ط 2013 ، ص 327.

[38] صالح مفتاح ، عتيقة واصف ، مرجع سابق، ص 11.

- اهمال مختلف البرامج التنموية الاقتصادية لقطاع السياحة واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني و الاعتماد الكلي على قطاع[39]
- صعوبة الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع السياحية
- تعدد وتضارب الاختصاصات بين وزارة السياحة والعديد من الوزارات الأخرى للموافقة على المشاريع السياحية مما يؤدي الى عرقلة المستثمرين.
- تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع السياحي للمناطق ذات الأولوية في الاستثمار السياحي
- صعوبة و تعدد الاجراءات المرافقة لطلبات المستثمر السياحي مما يؤدي الى تعطيل الاستثمار السياحي في العديد من المناطق السياحية
- ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة على الفنادق والخدمات السياحية، والأنشطة السياحية الأخرى كالضرائب على الأرباح مما يؤدي الى رفع سعر الخدمات السياحية ومن ثم التأثير على القدرة التنافسية للمنتوج السياحي المحلي، والتأثير على ربحية المشاريع السياحية مما ينتج عنه التأثير على الاستثمار السياحي في المستقبل.
- عدم مواكبة العديد من القوانين خاصة المنشآت السياحية والفندقية للتطور السريع الذي شهده القطاع السياحي على المستوى الدولي، مما يتطلب تعديل هذه القوانين واعادة صياغتها بشكل يسمح بتطبيقها وتفعيلها لأجل تنمية القطاع السياحي[40]
- سوء التسيير الذي تعاني منه أغلب المؤسسات العاملة في قطاع السياحة الوطنية
- التأخر الاقتصادي والتكنولوجي أثر سلبا على قطاع السياحة، لأن السائح يختار الوجهة السياحية التي توفر له كل أسباب الراحة والترفيه فالسياح دائما بحاجة الى شبكة منظمة من المواصلات والاتصالات.
- غلاء أسعار النقل في الجزائر وخصوصا النقل الجوي فالأسعار المعروضة مثلا من شركة الخطوط الجوية الجزائرية تعتبر جد مرتفعة مقارنة بالأسعار المعروضة من طرف شركة أجنبية في دول أخرى[41].
- ضعف التسويق السياحي للمنتوج السياحي الجزائري

- تدهور مستوى الخدمات السياحية بصفة عامة والخدمات الفندقية بصفة خاصة في الجزائر، فمستوى الخدمات المقدمة عموما لا ترقى الى أدنى مستوى.

- غياب تأطير الكوادر في المجال السياحي في المعاهد المتخصصة والجامعات وضعف الثقافة السياحية للمجتمع.

[39] نفس المرجع ، ص 11.
[40] خالد كواش ، مرجع سابق ، ص 185.
[41] حكيم شبوطي ، مرجع سابق ، ص 90.

- تعقد الإجراءات الجمركية والإدارية و البيروقراطية التي تواجه السائح بدءا من عملية الحصول على التأشيرة إلى إجراءات المرور في نقاط العبور المختلفة سواءا في الموانئ و المطارات أو حتى الحدود البرية ناهيك عن التعامل وبسلبية كبيرة من طرف الأعوان القائمين بذلك
- ضعف الجهاز المصرفي الوطني وانتشار السوق السوداء في التعامل مع العملة و غياب كلي لمكاتب الصرف[42].

[42] هواري معراج ، محمد سليمان ، اجراءات السياحة و اثرها في التنمية الاقتصادية العالمية ، حالة الاقتصاد الجزائري ، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 01، ص 25 ، 2014.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للنشاط السياحي في الجزائر

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا و استراتيجيا يكتسي أهميةً كبيرةً من خلال مساهمتها في العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية من حيث كونها مصدرا مهما للدخل بصفة عامة و موردا من موارد النقد الأجنبي بصفة خاصة إذ بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات كنتيجة لزيادة في عدد السياح الذي وصل الى مئات الملايين

كما تعد السياحة عنصرا مؤثرا في تنشيط الاستثمار المحلي و الاجنبي وخلق فرص عمل جديدة كما تساهم في الناتج المحلي و في تحسين ميزان المدفوعات وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

فللسياحة آثارا إيجابية تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني ويمكن إدراج هذه الاثار فيما يلي:

أولا: نصيب السياحة الجزائرية من إيرادات السياحة الدولية.

المؤشر الذي يؤكد على التطور في القطاع السياحي هو حجم الإيرادات السياحية السنوية التي تقدمها السياحة إلى الاقتصاد الوطني فحجم الإنفاق للفرد على السياحة تطور بشكل كبير حيث أصبح الفرد ينفق الآن حوالي 928 دولار في الرحلة السياحية ، أي أن المبلغ تضاعف ب 11 مرة خلال نصف قرن من الزمن.

حيث ان المتتبع لوضعية الإيرادات السياحية للجزائر يلاحظ بأنها في تطور مستمر حيث أنها سجلت عام 2000 إيرادات قدر ب 102 مليون دولار واعتبارا من سنة 2002 سجلت إيرادات السياحة في الجزائر نموا مطردا فانتقل حجم الإيرادات من 111 مليون

دولار عام 2002 إلى 330 مليون دولار عام 2010[43] و الجدول التالي يوضح نصيب الجزائر من إيرادات السياحة الدولية.

الجدول رقم (58– 02): تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة 2010/2000

الوحدة : مليون

دولار امريكي

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2010
الايراد السياحي	**102**	**100**	**111**	**112**	**178**	**215**	**219**	**300**	**330**

المصدر : وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

[43] رزراز العياشي ، مداحي محمد، السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة: الواقع و الافاق، مجلة المستقبل العربي ،433 مارس 2015 ، ص 43.

ثانيا: المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي:

تنبع الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تحقيقها بعض المنافع للدول ويمكن ذكر بعض منها في ما يلي:

- السياحة تعد أحد مصادر الدخل القومي وتساهم بدرجة ملموسة في توفير قدر من العملات الاجنبية اللازمة لعمليات التنمية وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق) والمدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلد وفروق تحويل العملة والإنفاق اليومي للسائحين على السلع الخدمات السياحية.
- للسياحة دور في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة،كما انها تعتبر من القطاعات المهمة التي توفر عائدات سريعة للاستثمار مع تكلفة أقل.
- للسياحة دور فعال في زيادة الدخل الوطني من خلال مساهمته بصورة مباشرة في الناتج الوطني الخام (**PIB**) واستنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة سجلت الجزائر نسبة % 2.3 من حصة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام لعام 2011 و الجدول التالي يوضح تطور حصة الناتج الوطني الخام خلال الفترة (2000-2011)[44].

الجدول رقم (59– 03): نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2011)

السنة	2000	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011
المساهمة %	1.4	1.6	1.6	1.7	1.8	1.7	1.02	1.7	2.05	2.3

المصدر :مصلحة الاحصائيات بو ا زرة السياحة و الصناعات التقليدية، أفريل 2011

يوضح الجدول بأن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا و لم تتجاوز 2.3 % كحد أقصى خلال الفترة و قد كانت هذه المساهمة في أدنى مستوياتها حيث ان ضعف مساهمة القطاع السياحي و محدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يعود أساسا إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال و مرد ذلك يعود إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها الكلي على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع و ذلك عكس كثير من الدول التي وجدت في السياحة بديلا استراتيجيا و متنفسا لاقتصادها

يشير تقرير صادر عن عدد كبير من الخبراء أن القطاع السياحي غير مستغل بصورة كبيرة مقارنة بالقدرات و الفرص المتاح ، وتقع الجزائر في المرتبة 147 عالميا من حصة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من مجموع 174 دولة، و أرقام الشكل التالي تأكد أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 3 % إلى غاية سنة 2011 [45] و الشكل التالي يبين ذلك

[44] رزراز العياشي ، مداحي محمد، السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة: الواقع و الافاق ، مرجع سابق ،ص 44،45 .

[45] نفس المرجع السابق ، ص 45.

الشكل رقم (60– 01): حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (PIB) للجزائر خلال الفترة 2000-2011

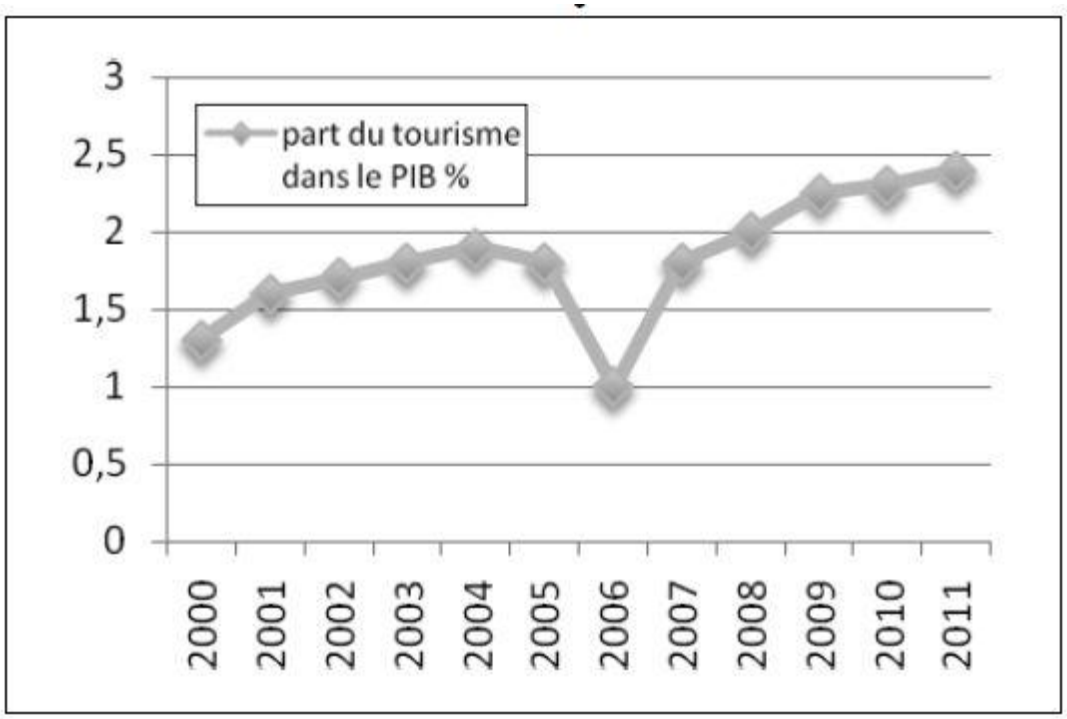

المصدر :وزارة السياحة والصناعة التقليدية http://www.mta.gov.dz/site web/fichiers/stat/pib.pdf.

ثالثا: الأثر على تحسين ميزان المدفوعات

على الرغم من صعوبة قياس اثر المنافع على ميزان المدفوعات بصورة مباشرة فان السياحة يمكن ان تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة وبتحقيق هذه النتيجة لتدفق رؤوس الاموال الأجنبية المستثمرة في مشروعات سياحية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاخرى[46]

كما تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا منافسا حيث إنه نتيجة لتحفيز الطلب على السلع و الخدمات الترفيهية فإن الانتاج المحلي من هذه السلع والخدمات قد يزداد و يتطور و بهذا يمكن تصدير بعض هذه السلع و الخدمات، والشكل (02) يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفتر 2011/2000

[46] خالد مقابلة ، فن الدلالة السياحية ، داروائل للنشر، عمان 1999

الشكل رقم (61– 02): ميزان المدفوعات الجزائري لقطاع السياحة خلال الفترة 2000 - 2011

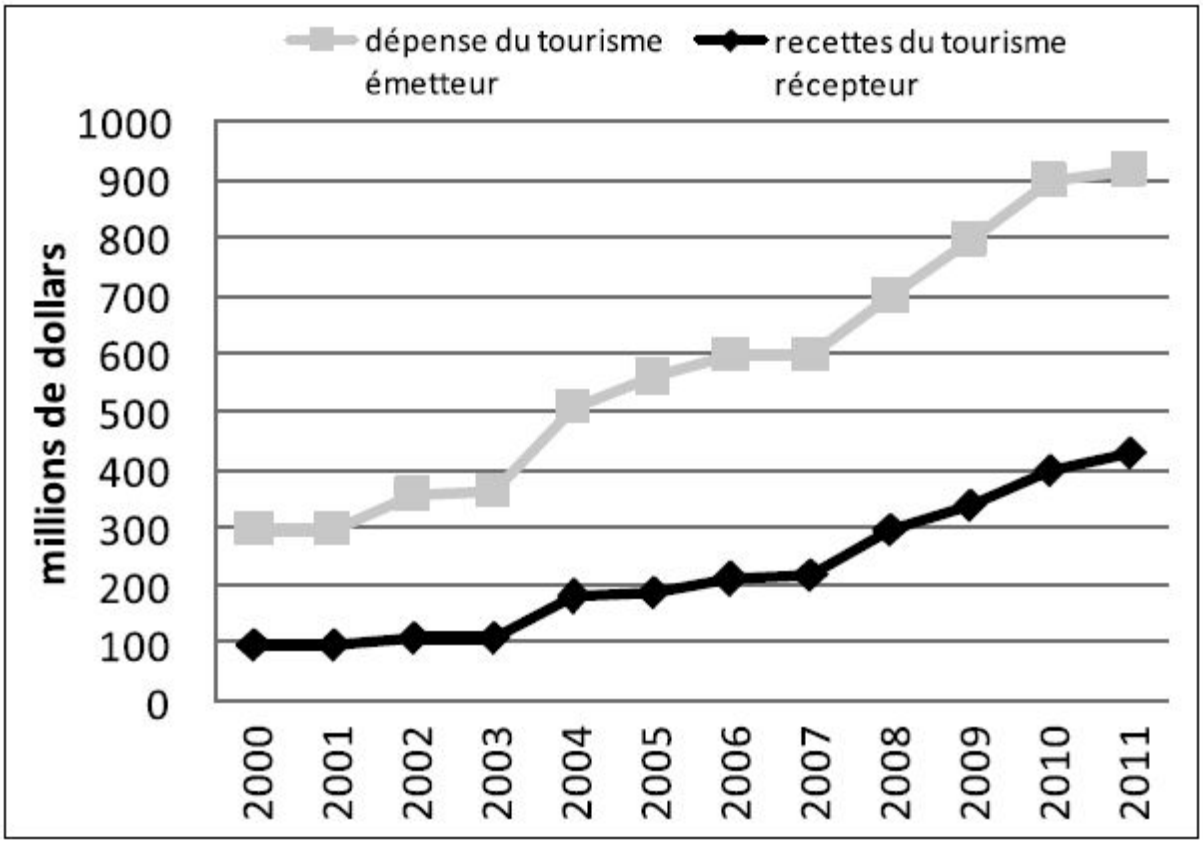

المصدر :وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2012 source : http://www.mta.gov.dz/site web/fichiers/stat/balance.pdf

4 - الأثر على العمالة (التشغيل):

مما لاشك فيه أن الاستثمارات السياحية تؤدي الى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني خاصة في مجال خلق مناصب شغل عمل جديد.

باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من مناصب العمل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية (الفنادق مثلا) المرافق المكملة لها لأنه بمجرد إنشاء فندق سياحي يسع لـ 200 سرير ومطعم ومقهى بـ300 مكان أو مقصد يتم بدورها خلق 60 منصب عمل دائم .
و حسب التقرير العالمي للسياحة والسفر فإن صناعة السياحة ساهمت في ايجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهريا بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع أنحاء العالم وحسب خبراء السياحة فإن كل غرفة فندقية تنشئ 2.75فرصة عمل في مجالات مختلفة.

من جهة اخرى تعتبر السياحة من اكبر القطاعات الاقتصادية توفيرا لفرص العمل حيث تستوعب نحو11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم وذلك لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري كما أنه من المتوقع طبقا لإحصائيات مجلس السفر والسياحة العالمي أن تستوعب السياحة % 11.8 تقريبا من التوظيف الكلي في العام .2014 كما تساهم السياحة في تنمية عدد ضخم من الخدمات المتكاملة والمركبة كثيفة العمالة

بمختلف مستوياتها فهي تعمل على توليد عمالة مباشرة وغير مباشرة دائمة و مؤقتة وعمالة محفزة ناتجة من الانفاق السياحي وتمتد إلى عدة أنشطة كالفنادق والمطاعم السياحية ووكالات السفر والقطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي كالصناعات التقليدية وغيرها.

وفي الجزائر و حسب إحصائيات سنة 2011 حيث وفر قطاع السياحة حوالي 344 ألف منصب شغل في الوقت الذي كان يوفر 82 ألف منصب شغل في سنة 2000 و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (62– 04): تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري **الوحدة**:ألف عامل

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2011
عدد العمال	82	95	103	165	172	193.9	204.4	320	344

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة ، البيئة و الإقليم.

كما يوضح الشكل المرفق تطور العمالة في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة2000 - 2011.

الشكل رقم (62– 03): تطور العمالة في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2000 -2011

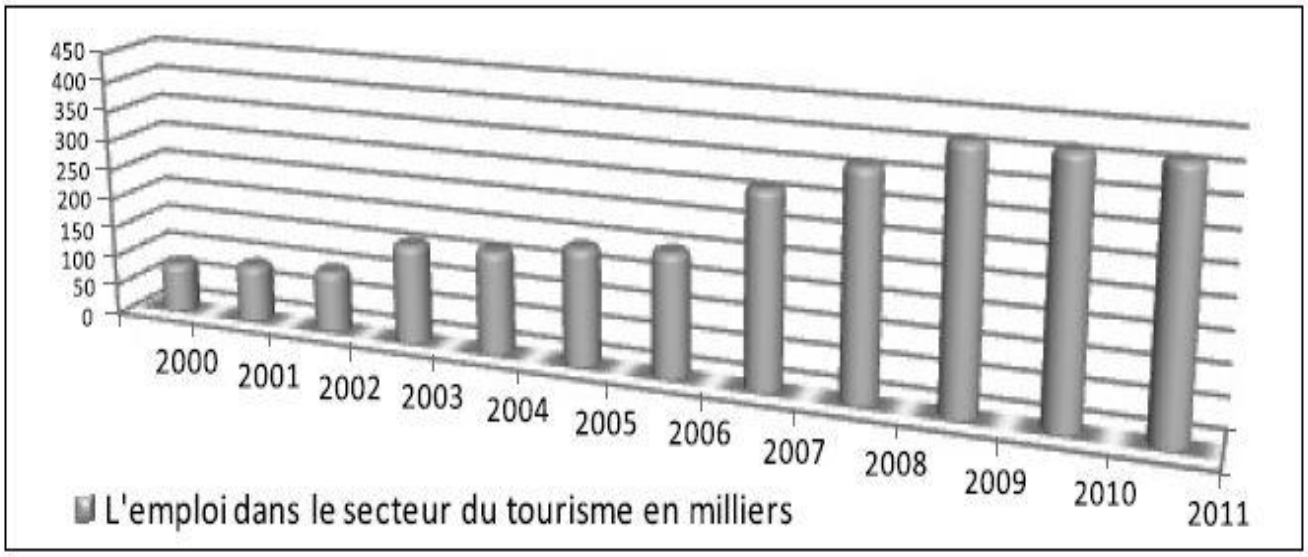

المصدر :وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2012 .

هذا و بالإضافة الى عدة اثار اقتصادية و اجتماعية اخرى نذكر منها ما يلي:

- تعمل السياحة على نقل التقنيات التكنولوجية الحديثة حيث تساهم وخاصة في حالة السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في المشاريع السياحية،في نقل التقنية سواء كانت بصورة معارف ومهارات أم بصورة آلات ومعدات كما تساهم في تطوير طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية وتحسينها وإيجاد نوع جديد من طرق تقديم السلع والخدمات السياحية وبيعها.
- تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية الإقليمية عن طريق تنمية و تطوير المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية ما يحقق قدرا من التوازن الاقليمي في التنمية وهذا يترتب عليه إعادة توزيع الدخول بين المدن السياحية الجديدة والتقليدية ولا شك أن تحقيق درجة معينة من التنمية

الاقتصادية للأقاليم قد يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن وحل الكثير من المشكلات الاجتماعية فيها كما أن القطاع السياحي يساعد الدولة على تنمية المناطق النائية والمعزولة والتي تحتوي على مناطق سياحية

- العمل على تفادي الآثار الاقتصادية السلبية كزيادة حدة التضخم عن طريق تطبيق سياسات اقتصادية مدروسة
- تحقيق عملية التكامل الثقافي والاجتماعي والحضاري داخل المجتمع الواحد ، لانها عن طريق الخدمات التي تؤدي تلعب دورا هاما في التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية للسكان
- ترقية الصناعات التقليدية والتراث الثقافي.
- الحفاظ على الاثار التاريخية وترقيتها عن طريق التبادلات والرحلات
- تساعد على تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب في العالم مما يؤدي الى تكوين رأي عام دولي للسلام و الامن الدوليين كما تساهم في التقارب الحضاري والثقافي والرياضي بين شعوب العالم.

و من خلال ما سبق يمكن القول بأن الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي ترجع إلى مساهمته في العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية من خلال " زيادة الدخل القومي و تحسين مركز ميزان المدفوعات و تشغيل عدد كبير من اليد العاملة إضافة إلى أن القطاع السياحي يولد صادرات غير منظورة والتي تعتبر جزءا هاما من الدخل القومي.

المبحث الثاني: استراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر

المطلب الاول: اليات تفعيل الاستثمار في القطاع السياحي

في ظل التغيرات التي عرفتها الجزائر اتبعت سياسة جديدة وهي فتح المجال امام الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي في القطاع السياحي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وبالتالي قامت الجزائر بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار، كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية، وذلك حسب قانون الاستثمار الصادر في 5 أكتوبر 1993[47] وأهم هذه الامتيازات هي كما يلي:

1 - الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (64– 05): امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	3سنوات	3سنوات	3سنوات	3سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
التسجيل تأسيس حقوق بعقود الشركات و رفع رؤوس اموالها	% 0.5	% 0.5	% 0.5	% 0.5
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى5 سنوات	إعفاء من 5 سنين إلى 10 سوات	إعفاء من 07 س على الأقل	إعفاء 10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	% 03	% 03	% 03	% 03
أشغال المنشات القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أو كلي	% 5	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن ان تصل الى الدينار الرمزي	تخفيض 5 %	امتيازات يمكن ان تصل الى الدينار الرمزي
التخصيص على نسبة الفوائد	لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء

[47] الجريدة الرسمية ، رقم 64 الصادرة في 1993/10/10.

المصدر :مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة ، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 1994 ،ص15

وقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 عدة ضمانات داخلية ودولية، كمبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين المحليين والأجانب فيما بينهم، وعدم إمكانية اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة إلا في الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به، وكذا ضمانات التحويل أو التنازل مرسوم تشريعي 12/23 الذي نص على إمكانية تحويل رأس المال المستثمر الناجم عنه

2 - قانون الاستثمار لسنة 2001 [48] حيث استمرت الحكومة الجزائرية جهودها الترويجية لجلب الاستثمارات ا الأجنبية ودلك من خلال إصدار قوانين جديدة من شأنها أن تعطي دفعًا قويا للقطاع السياحي، فتم بموجب القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص يوجه لتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كافة المزايا الممنوحة للاستثمار، لاسيما المنشآت الضرورية لانجاز الاستثمار كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بدلا من الوكالة الوطنية المكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار APSI ولقد قدم هذا القانون امتيازات إضافية للمستثمرين المحليين والأجانب، وهي كالتالي[49] :

أ- النظام العام وتتمثل هده المزايا فيما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.
- الاعفاء من دفع حقوق رسم نقل الملكية.

ب- النظام الاستثنائي عند إنجاز الاستثمار، يستفيد الاستثمار من المزايا التالية:

- الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 02 %

أما فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، تكفل الدولة جزئيًا أو كليًا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة، كما يلي:

- **عند انطلاق الاشغال:**

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على الأرباح الشركات، وممن الضريبة على الدخل الإجمالي على الإرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

[48] الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في: 2002/08/22.

[49] لخساف منى ، دراسة مقارنة للتجربة السياحية للجزائر مع بعض الدول المتوسطية رسالة ماجستير كلية الاقتصاد و التسيير جامعة الجزائر 2003 ، ص 70.

المطب الثاني: استراتيجية الخوصصة في القطاع السياحي

تميزت مرحلة خوصصة المؤسسات السياحية الجزائرية بتحديد الإطار القانوني الضروري لتطوير الاستثمارات وكذلك تدهور الأوضاع الأمنية، هذا انعكس سلبا على القطاع السياحي، إذ تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر من سنة 1990 إلى غاية 1996 ، بحوالي 359895 سائح إلى 18000 سائح، ولكن مع رجوع الاستقرار والأمن للوطن عاد الانتعاش إلى القطاع، إذ بلغ رقم الأعمال لفرع السياحة 3.622 مليون دج، أي ما يعادل 26 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999 والجدول التالي يوضح الفنادق التي عرضت للخوصصة.

الجدول رقم (66– 06): الفنادق التي عرضت للخوصصة

المدينة	الفندق	المساحة	عدد الغرف	الغرف الفاخرة	قدرة الاطعام
غرداية	ميزاب	26827	141	9	400
تيزيوزو	عمراوة	35155	152	4	300
بومرداس	رايس	1003	61	7	300
ورقلة	مهري	5234	48	4	200
بوسعادة	القائد	/	45	/	200
قسنطينة	بانورميك	4734	66	1	240
تلمسان	الزيانيين	30000	135	7	200
تلمسان	المغرب	4000	107	/	145
عنابة	اشرق	2939	49	/	1145
الجزائر	السفير + السوفيتال	/	/	/	/

الجزائر	البير الاول	3695	/	40	160
سطيف	الهضاب	1105	308	26	334
باتنة	شيلية	143645	68	3	186
عنابة	سيبوس	9996	71	3	200
الطارف	المرجان	23000	288	/	200
وهران	الكبير	/	103	2	180
وهران	الشاطوناف	2344	81	4	160

المصدر :وزارة السياحة، بتصرف.

كما تمت عملية الخوصصة للقطاع السياحي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمثلت في العرض الفوري للمشاريع الفندقية التي هي في طور الإنجاز أو في طريق الإنتهاء حيث تم في 1995 معرض مزايدة وطنية ودولية لبيع 5 فنادق وهي:

الجدول رقم (67– 07): الفنادق المعروضة للخوصصة في المرحلة الاولى

المشروع	الترتيب	طاقة الايواء(سرير)	نوع المنتوج	نسبة الانجاز %
الفندق الدولي لمطار الجزائر	04	660	حضري	90
فندق لوس الواد	03	300	صحراوي	98
فندق بجاية	03	300	حضري	50
فندق المسيلة	02	300	حضري	85
فندق شاطوناف بوهران	04	600	حضري	60

المصدر :وزارة السياحة

المرحلة الثانية : تم خلال هذه المرحلة عرض إضافي يشمل المؤسسات الفندقية قيد الإستغلال وبما انها لا تتمتع بنفس الصحة التجارية المالية والمادية كما انها لا تتوفر على نفس التجهيزات فقد اعتمد المبدأ المطبق في خوصصتها على تصنيفها إلى ثلاث أصناف:

الصنف" أ ": وهي الفنادق الحسنة، الصنف" ب "وهي الفنادق المتوسطة

الصنف" ج ": وهي الفنادق الأقل حسنة، ويتم ترتيبها وفق خمس معايير تبعا للموقع السوق المستقبلية، حالة تجهيزات المؤسسات، الإنجازات السابقة والمردودية التقديرية وتعرض هذه الفنادق في شكل مزايدة وطنية ودولية ولم يتم أي عرض لشرائها بسبب:

- تأخر عملية تقديم المؤسسات المراد خوصصتها.
- مشكل ملكية الاراضي التي تقام عليها المؤسسات.

وقد تم في هذه الفترة تصنيف 60 مؤسسة فندقية قيد الإستغلال والتي تشملها عملية الخوصصة، وهي موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (68– 08): تصنيف الوحدات الفندقية لغرض الخوصصة خلال المرحلة الثانية

المؤسسات	الصنف أ	الصنف ب	الصنف ج	المجموع
فنادق ة حضرية صنف عالي	03	-	-	03
فنادق صنف متوسط	06	10	01	18
مركبات شاطئية	07	02	01	10
فنادق صحراوية	061111	07	05	18
محطات مياه معدنية	-	07	01	08
محطات مناخية	-	02	-	02
مراكز التداوي بمياه البحر	01	-	-	01
المجمــوع	23	28	09	60

المصدر :حميدة بوعموشة، مرجع سابق ، ص 130

وبناءا على هذا التصنيف حددت الوزارة ترتيبا للمستثمرين الذين يقومون بخوصصة كل نوع من هذه الأصناف وهذا حسب الإمكانيات المالية لكل منهم كما يلي:

- **المستثمرون المستهدفون للصنف "أ ":** والأفضلية هنا تكون لأكبرالبلدان الموفدة للسياح كأوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية ودول الخليج.
  - الوطنيون المقيمون في الخارج والذين لديهم تجربة في الفندق

- المستثمرون الوطنيون والمؤسسات (بنوك،مؤسسات خاصة)

❖ **المستثمرون المستهدفون للصنف" ب** "وتشمل:

- المحترفون الأجانب غير المختارين (مجموعات فندقية، وكالات....)
- مستثمرون مؤسساتيون جزائريون مقيمون وغير مقيمين.

❖ **المستثمروف المستهدفوف للصنف " ج"** و تشمل مستثمروف وطنيوف و أجانب غير مختارين[50]

و قد أعطت الدولة خلال العشرية الأخيرة اهتماما كبيرا بقطاع السياحة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية على السواء، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لهذا القطاع والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ وكذا مناطق التوسع السياحية.

وقد قررت الدولة خوصصة القطاع من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية المكلفة بتسيير 174 منطقة توسع سياحي.

وقد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/01/06 على مشروعي القانونيين المتعلقين بالتنمية المستدامة للسياحة والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على مشروع القانون بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بهذا القطاع إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة ، وتمحورت هذه التعديلات حول:

1- ضرورة وضع حد لعدم الانسجام السائد في التنمية السياحية التي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية وذلك بتبني أسلوب جديد في التسيير يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة؛

2- توفير العرض السياحي وكذلك تطوير وبعث أشكال جديدة للأنشطة السياحية تلبي حاجات السواح.

وقد تم التأكد على الأهمية القصوى لضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة وكذلك ترقية الاستثمار والشراكة والاستغلال الأمثل للعقار السياحي .

هذا وقد صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروع التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديلا على نص المشروع.

حيث تركزت التعديلات حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف مناطق الوطن كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة لاسيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية و الاستثمار.

وقد أكد أعضاء المجلس أن مشروع القانون هذا من شأنه تحديد المواقع السياحية وحمايتها من الخطر العمراني ومن المناطق الصناعية للقضاء على الفوضى والحفاظ على الملكية الخاصة مع منح الأولوية في الاستثمار إلى صاحب الملكية.

[50] حميدة بوعموشة دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص ، 127 ، 128.

الشكل رقم (70– 04): التوزيع المجالي لمناطق التوسع السياحي

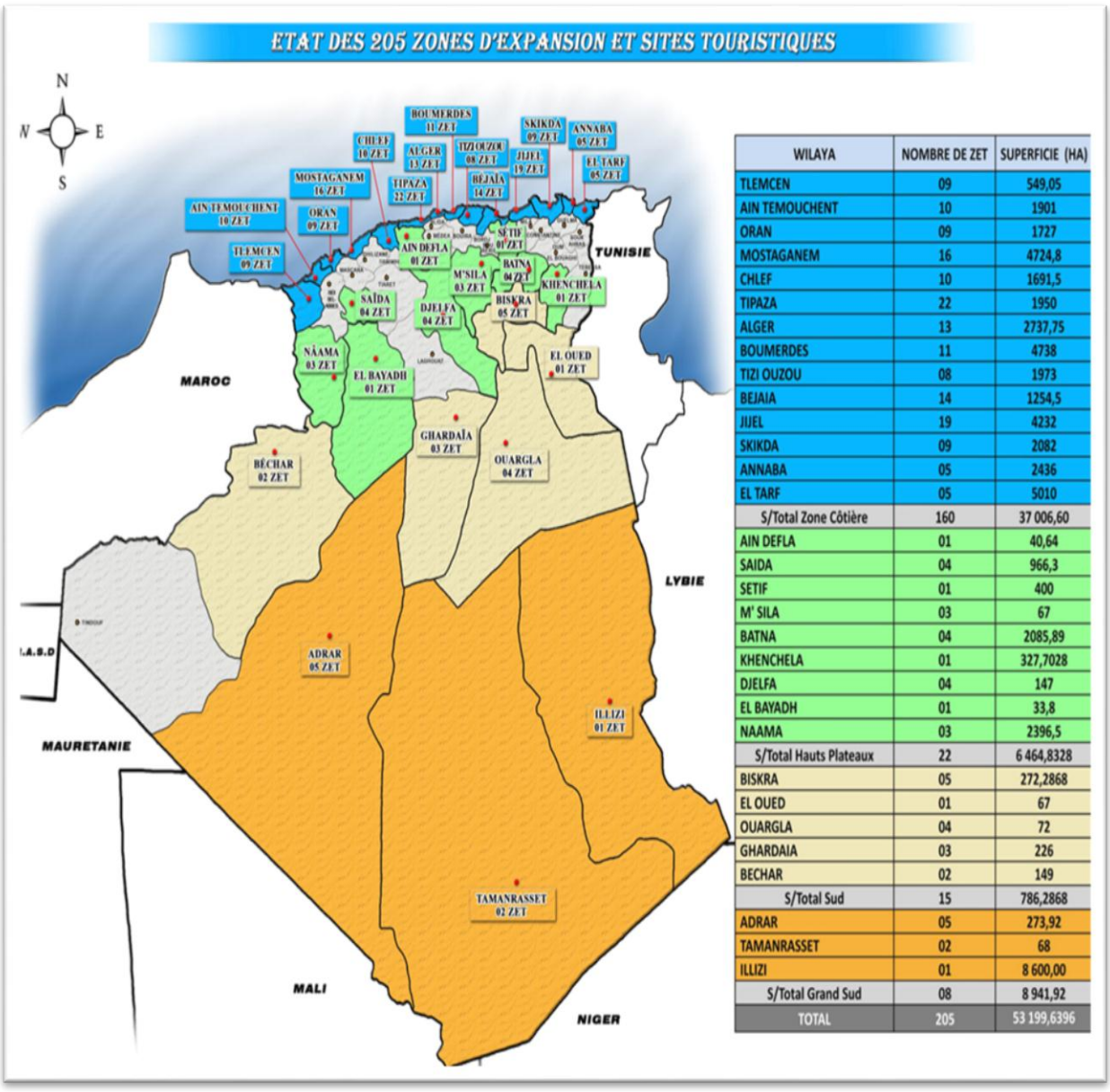

WILAYA	NOMBRE DE ZET	SUPERFICIE (HA)
TLEMCEN	09	549,05
AIN TEMOUCHENT	10	1901
ORAN	09	1727
MOSTAGANEM	16	4724,8
CHLEF	10	1691,5
TIPAZA	22	1950
ALGER	13	2737,75
BOUMERDES	11	4738
TIZI OUZOU	08	1973
BEJAIA	14	1254,5
JIJEL	19	4232
SKIKDA	09	2082
ANNABA	05	2436
EL TARF	05	5010
S/Total Zone Côtière	160	37 006,60
AIN DEFLA	01	40,64
SAIDA	04	966,3
SETIF	01	400
M' SILA	03	67
BATNA	04	2085,89
KHENCHELA	01	327,7028
DJELFA	04	147
EL BAYADH	01	33,8
NAAMA	03	2396,5
S/Total Hauts Plateaux	22	6 464,8328
BISKRA	05	272,2868
EL OUED	01	67
OUARGLA	04	72
GHARDAIA	03	226
BECHAR	02	149
S/Total Sud	15	786,2868
ADRAR	05	273,92
TAMANRASSET	02	68
ILLIZI	01	8 600,00
S/Total Grand Sud	08	8 941,92
TOTAL	205	53 199,6396

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية السياحة

المطلب الثالث: اليات انعاش السوق السياحية في الجزائر

تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات الوطنية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي بالدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية تنموية فعالة وطموحة إضافة إلى انتهاج الخيار التنموي في هذا القطاع الصناعي البديل
الذي في الكثير من الدول مصدرا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لما يساهم به هذا القطاع في تكوين الثروة وتوليد الدخل المستدام ولكن هذا القطاع في الجزائر لم يلقى العناية كافية و اللازمة وبالتالي مساهمته جد محدودة في التنمية الاقتصادية كما تعرضنا لذلك سابقا.

إن الجزائر اليوم تعمل أكثر من أي وقت مضى من أجل تنمية السياحة الوطنية والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية في العالم وبالتالي العمل على جعل الجزائر مقصد سياحي عالمي خاصة وأن القطاع السياحي الوطني يملك من المؤهلات ما يجعله قادرا على تحقيق الاهداف المرجوة.

ولتحقيق و تفعيل عملية التنمية هذا القطاع قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لأفاق عام 2025 (SDAT 2025 س .ت .ت .م).

أولا: المخطط التوجيهي للهيئة السياحية: (م . ت . ت . ن . سSDAT 2025)

يعتبر المخطط التوجيهي للهيئة السياحية S.D.A.T 2025 جزءا لا يتجزأ من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية S.N.A.T 2025 وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة بـ[51]:

1- عرض رؤيتها حول تطور السياحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير أو على المدى المتوسط أو على المدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة.
2- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده.
3- ضمان في إطار التنمية المستدامة توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة.
4- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر قصدالارتقاء بها لدرجة الامتياز في المنطقة الأورومتوسطية.

ان المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة SDAT 2025 هو عبارة عن تتويج ناضج لمسار طويل من فالأبحاث والدراسات والتحقيقات والخبرات فهو نتيجة عمل فكيري طويل تم باستشارة الفاعلين الوطنيين و المحليين العموميين و الخواص على مدار الجلسات الجهوية

[51] المخطط التوجيهي للتنمية السياحية ، الكتاب 1 تشخيص و السياحة الجزائرية ، وزارة تهيئة الاقاليم البيئية و السياحية ، جانفي 2008 ، ص 4.

و بالتالي فهذا المخطط يحدد التوجهات الاستراتيجية للتهيئة السياحية وفي اطار التنمية المستدامة لكامل التراب الوطني، إذ يرتكز المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية و يعالج الديناميكيات او الحركيات الخمس التالية:[52]

- الحركية الاولى: مخطط الجزائر كوجهة سياحية.
- الحركية الثانية : الأقطاب السياحية ذات الامتياز والتي تعتبر الواجهة للجزائر.
- الحركية الثالثة: مخطط الجودة السياحية.
- الحركية الرابعة: مخطط الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.
- الحركية الخامسة: : مخطط تمويل السياحة.

ثانيا: مخططات تطوير السياحة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2025:

لقد شرع في الجزائر العمل ببرنامج السياحة ذات الأولوية قصد تفعيل التحول السياحي للجزائر، وذلك عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز أو القرى السياحية الأولى للامتياز المدرجة كمشاريع ذات الأولوية وكدافع للانطلاق السياحي مدعومة بمخطط النوعية والشراكة بين القطاع العام والخاص، إضافة إلى مخطط التمويل

السياحي، وفي ما يلي عرض إجمالي لهذه المخططات الخمسة حسب المخطط التوجيهي

للتهيئة السياحية لآفاق2025[53]:

1. **مخطط وجهة الجزائر:**

تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصوتها من بعض الذهنيات السلبية، وأيضا من غياب الصورة والاستثمار السياحي لذا عليها تحسين و تقوية صورتها حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة، وتبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية

وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.

2. **الأقطاب السياحية للامتياز:**

[52] عبد القادر حسين "استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر "، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية العدد 02، 2013،ص 193

[53] عامر عياني" الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة – حالة الجزائر" اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر، باتنة 2009 – 2010 ، ص ص 109،110.

القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي:

- **القطب السياحي للامتياز شمال شرق** : ويشمل كل من عنابة الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.
- **القطب السياحي للامتياز شمال وسط :** الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو.
- **القطب السياحي للامتياز شمال غرب :** مستغانم، وهران، عين تموشنت تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيلزان.
- **القطب السياحي للامتياز جنوب شرق** : الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي المنيعة.
- **القطب السياحي للامتياز جنوب غرب :** توات، القرارة، طرق القصور: أدرار، تيميمون، بشار.
- **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير :** طاسيلي، إليزي، جانت.
- **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير:** أدرار، تمنراست.

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن، وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة (سياحة صحراوية، سياحة لاستجمام، سياحة علاجية وصحية) وستسمح هذه الأقطاب السياحية للامتياز ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي

إن الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني، عبر انشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.

3. مخطط النوعية السياحية :

لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة انها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم.

فالمخطط النوعي للسياحة يشمل:

- تحسين نوعية وتطوير العرض السياحي.
- منح رؤية جديدة للمحترفين.
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية.
- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.

وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2025 أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين قصد تحفيز الجزائر سياحيا في آفاق2025

- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة .
- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي.
- الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

4. **مخطط الشراكة العمومية – الخاصة:**

لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي و الخاص و يمكن الحديث عن الشراكة العمومية-الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون و الخواص سوية للاستجابة لطلب الجماعي للمنتجات السياحية.

فإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت القاعدية كالطرق لمطارات، في خدمة السياحة كما أنها تسهر على النظام العام وحفظ الأمن وتدير المتاحف والصروح التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي ، يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشركة العمومية-الخاصة إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا.

5. **مخطط تمويل السياحة :**

يهدف هذا المخطط إلى تسهيل عمليات تمويل المشاريع الاستثمارية السياحة، و في هذا الصدد تم اتخاذ العديد من الإجراءات سوف تسمح بمرافقة المستثمرين و أصحاب المشاريع في اتخاذ القرار و تقليل المخاطر بالإضافة إلى تسهيل منح القروض و الحسومات و تمديد مدة القروض و الهدف من هذه الإجراءات يتمثل:

- حماية و مراقبة المؤسسة السياحية الصغيرة و المتوسطة.
- العمل على تجنيب المشاريع السياحية التوقف.
- جذب و حماية كبار المستثمرين المحليين و الأجانب.
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية و المالية.
- تسهيل و تكييف التمويل المصرفي للنشاطات السياحية و بخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار السياحي.

ثالثا : الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025):

تتمثل أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في خمسة أهداف رئيسية وهي:

1. **جعل السياحة احدى محركات النمو الاقتصادي:**

وهذا من خلال تنمية القطاع السياحي ليكون كقطاع بديل للمحروقات عن طريق المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى كميزان المدفوعات والميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي...الخ، إضافة الى إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة سياحية بامتياز ومنارة في حوض البحر المتوسط، وهذا قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد[54].

2. **الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى:**

كالفلاحة،الصناعة ،الاشغال العمومية، الخدمات و غيرها ويأخذ بعين الاعتبار جميع المتعاملين العموميين والخواص (الجزائريين والأجانب) إضافة الى الانسجام مع استراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في اطار(م . ت .ت .ن .س SDAT 2025)

3. **التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة:**

وهذا باعتبار أنه هنا ك علاقة و أثر متبادل بين السياحة والبيئة التي تعتبر من اهم الامور التي تساعد على تقدم السياحة وزيادة حركتها كما أن تدهور البيئة يؤدي الى تدهور النشاط السياحي.

4. **تثمين التراث التاريخي، الثقافي، والشعائري:**

وهذا باعتبار أن استراتيجيات التنمية السياحية الدائمة، هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية.

5. **التحسين الدائم لصورة الجزائر:**

وهذا من خلال احداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون عن الجزائر بصورة عامة والسوق الجزائرية بصفة خاصة، ضمن آفاق جعل منها سوق هامة وليست ثانوية تستجيب لحاجيات المستهلكين الدوليين.

والشكل التالي يوضح الأهداف الخمسة لـ (م . ت .ت .ن .س SDAT 2025)

[54] المرجع نفسة ، ص 22.23.

الشكل رقم (76– 05): الأهداف الخمسة لـ (م . ت .ت .ن .سSDAT 2025)

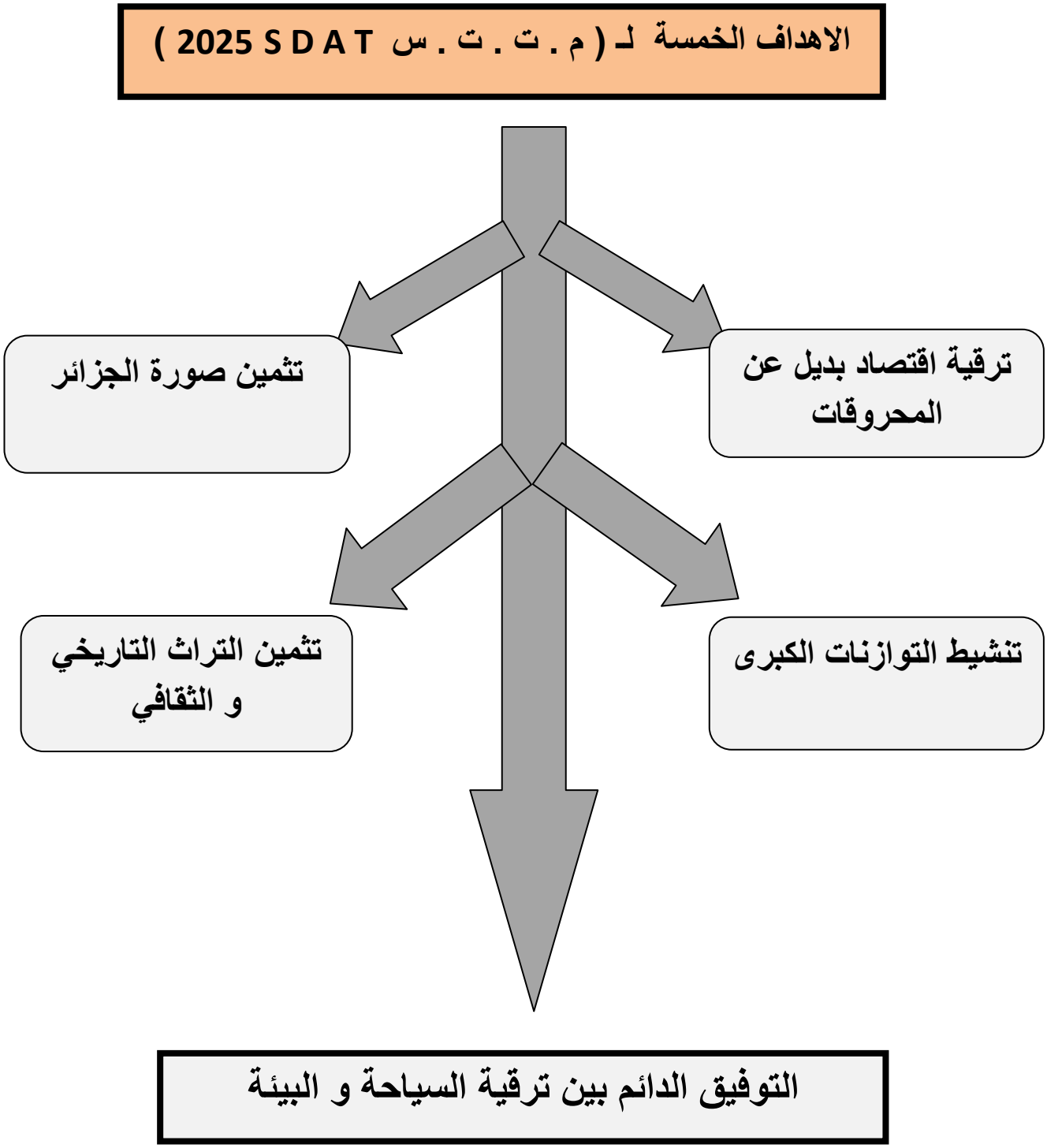

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(م .ت .ن .س) SDAT 2025 تشخيص وفحص السياحة الجزائرية وزارة التهيئة الإقليمية البيئية والسياحة جانفي 2008 ، ص2

رابعا: المشاريع السياحية المستقبلية

شرعت الجزائر في اطلاق حملة من المشاريع السياحية الضخمة و ذلك نظرا للطلب المتزايد على مناطق التوسع السياحي و اهم المشاريع المستقبلية المبرمجة نذكر:

- **مجمع فندقي بباب الزوار** من 4 فنادق بـ 4 و 5 نجوم و مجهز بكل

المرافق الضرورية كالمسابح و المراكز التجارية

- انجاز مركب سياحي بـ **سيدي فرج** من 22 طابق.
- في **العاصمة** يتم التحضير لانجاز هياكل فندقية لما لا يقل عن 25000

سرير في المدى القريب و المتوسط.

- **المركب السياحي "تيبازة لاند"** بـ **تيبازة** و هو اضخم مشروع بالجزائر

و بمقاييس عالمية يمتد على مساحة 10 هكتارات يضم سلسلة من الفنادق و فيلات و شاليهات ومجهز بوسائل ترفيهية بكلفة (9 مليار دينارجزائري)، و يعتبر هذا المركب نموذجا اامشاريع الطموحة التي تفتح افاق واسعة للشغل و تنهض بقطاع السياحة بالجزائر

- **مشروع القرية السياحية "حدائق الزيبان "** بـ **بسكرة** الذي يشكل منتجعا سياحيا مائيا الاكبر في افريقيا ، حيث يضم عدة اقطاب من مساحات اللعب للأطفال و مسابح بالإضافة الى فنادق و مراكز للصناعة السينمائية.
- **مشروع دنيا بارك بالعاصمة** الذي يشكل قطب سياحي عالمي بامتياز

(المشروع قيد الدراسة بكلفة 5.7 مليار دولار)

- **انجاز سلسلة من الفنادق بقسنطينة** لدعم الهياكل القاعدية كفندق ماريوت **Mariotte** .
- كما سيتم انجاز عدد من الحضائر البيئية و السياحية (حديقة بعنابة، حديقة

بقسنطينة ، حديقة بالعاصمة و وهران و حدائق الواحات بالجنوب الكبير)

- كما أنه وخلال هذه المرحلة سيتم إطلاق 80 مشروع سياحي و 6 اقطاب

سياحية من اصل7 اقطاب يضمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025.

هذا و بالاضافة الى اطلاق سلسلة من المشاريع الكبرى **كـ:**

- **المسجد الاعظم** (بكلفة 1.2 مليار دولا) الذي يعتبر منارة دينية و معلما

اسلاميا و الذي سيشكل دعما للسياحة (الدينية) في الجزائر.

- **مطار الجزائر** الجديد (700 مليون دولار) الذي سيلعب دورا كبيرا في

تنشيط حركة الملاحة الجوية و استقبال اكبر عدد ممكن من الزوار على غرار مطارات العالم الكبرى.

كل هذه المشاريع ستوفر دعما هاما بالنسبة لقطاع السياحة الذي يشهد قفزة نوعية و ستفتح افاقا واسعة للنهوض بهذا القطاع في الجزائر الذي عان التهميش لمدة طويلة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا كله يتضح لنا رغبة الدولة الطموحة والجادة من اجل تحسين و تطوير القطاع السياحي من خلال الاصلاحات الاخيرة التي تهدف الى تنمية هذا القطاع وترقيته من خلال البرامج و المخططات التنموية على غرار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يضع ضمن اولوياته تحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي بالدرجة الأولى في المنطقة الاوروموتوسطية والعمل على إدراجها ضمن الصناعة التجارية في العالم وبالتالي العمل على جعل الجزائر مقصد سياحي عالمي خاصة وأن الجزائر تملك من المؤهلات ما يجعلها قادرة على تحقيق الاهداف المرجوة.

وفي هذا السياق جاءت السياسة الجديدة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 لتحسين وتثمين وجهة الجزائر السياحية وجعلها منطقة سياحية بامتياز، لها ميزة سياحية تنافسية قادرة على جذب السياح الأجانب.

حيث يتطلب هذا الأمر وضع سياسة لتكوين وتدريب الموارد البشرية العاملة في قطاع السياحة وبناء أقطاب وقرى سياحية تتوفر على جميع الخدمات الصحية والأمنية والترفيهية ... إضافة إلى تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص لضمان تنمية مشتركة ومتكاملة للقطاع السياحي، وأخيرا ضرورة توفير مصادر وآليات خاصة لتمويل المشاريع السياحية.

وذلك من خلال تطبيق استراتيجية تنموية فعالة وطموحة بانتهاج الخيار التنموي في هذا القطاع الصناعي البديل، الذي يعتبر مصدرا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة لكثير من الدول وذلك لما يساهم به هذا القطاع في تكوين الثروة وتوليد الدخل المستدام.

الفصل الرابع

واقع السياحة بولاية

مستغانم

الفصل الرابع : واقع السياحة في مستغانم

تمهيد:

من خلال الفصل السابق لوحظ ان الجزائر تزخر بمؤهلات و امكانيات سياحية كبيرة تؤهلها لان تكون مقصدا سياحيا بامتياز اذ يتعين على مسؤولي القطاع السياحي الاهتمام به و بذل المزيد من المجهودات قصد اعطائه دفعة قوية لتحقيق التنمية المنشودة و من بين المناطق و الولايات التي تملك مقومات الجذب السياحي ولاية مستغانم و التي لها اهمية في السياحة الوطنية نظرا لإمكانياتها و مؤهلاتها في هذا المجال، حيث ستكون لنا اطلالة في هذا الفصل على الولاية بتقديم بطاقة فنية تبرز مختلف الخصائص و المقومات السياحية التي تتميز بها الولاية مع ابراز الافاق السياحية بها.

المبحث الاول: امكانيات و مقومات الجذب السياحي بالولاية

تعد ولاية مستغانم من اهم الولايات الساحلية حيث تملك مؤهلات و امكانيات سياحية هامة حيث تتعدد انواع السياحة بها مما يسمح بتوافد عدد كبير من السياح الها من مختلف مناطق الوطن خاصة في فصل الصيف، ناهيك عن توفرها على هياكل استقبال جاهزة لاستقبال السياح الوافدين سواء من داخل الوطن او خارجه.

المطلب الاول: التعريف بولاية مستغانم

ولاية مستغانم هي احدى المدن الساحلية تقع في الجهة الشمالية الغربية و تتميز بموقع استراتيجي مهم حيث تطل على البحر الابيض المتوسط ، و تعد من اهم مدن الغرب بعد وهران و تلمسان، تعد مزيج بين التراث الاندلسي و التركي تتميز بنظافة ازقتها و سحر شواطئها التي تمتد على طول 124 كلم ، كما تشتهر المدينة بكونها منبعا للثقافة

و الفنون و الموسيقي .

و يعود تاريخ المدينة الى العهد الروماني حيث كان اسمها انذاك **"كاتينا"** و مرت بعدة مراحل حيث كانت تحت سيطرة الرومان و بعد ذلك اصبحت تخت سيطرة القائد البحري التركي الشهير خير الدين بربروس سنة 15165 م الذي اتخذها مركزا لعملياته في البحر الابيض المتوسط.

الى ان اصبحت تحت سيطرة العثمانيين (1700) بعدها الاحتلال الفرنسي(1832-196)

و نتيجة لهذا كله تزخر المدينة بالعديد من المعالم التاريخية السياحية.

الاطار الجغرافي لولاية مستغانم

تقع ولاية مستغانم في الشمال الغربي من الوطن و تغطي مساحة 2269 كلم،يحدها من الشمال البخر الابيض المتوسط و من الغرب وهران و معسكر جنوبا و من الشرق و الجنوب الشرقي و لايتي شلف و غيليزان، يمر بها خط غرينيتش ، ترتفع الولاية بـ 96 متر عن سطع البحر، و يبلغ طول ساحلها بـ 124 كلم و تتوفر على 21 شاطئ.

كما تميز الولاية بمناخ شبه قاري معتدل و تنوع في تضاريسها[55]

1. **الهضاب**: سهول منخفضة بالمنطقة الغربية
2. **الضهرة**: جبال الضهرة و سهول المنطقة الشرقية .

يبلغ عدد سكان الولاية حسب احر الاحصائيات 800 الف نسمة و تتضمن ولاية مستغانم 10 دوائر و 32 بلدية

[55] ولاية-مستغنم http://ar.wikipedia.org.wiki/wiki/

الشكل رقم (83– 01): الموقع الجغرافي لولاية مستغانم

المصدر: مديرية السياحة

المطلب الثاني: المقومات و الامكانيات السياحية للولاية

اولا: المواقع السياحية:

تتواجد بمدينة مستغانم عدة مواقع سياحية اهمها[56]:

1. **الجامع المريني العتيق:**

المتواجد بحي الطبانة حيث بني الجامع الكبير سنة 1340 من طرف السلطان ابي عبد الله ابن ابى سعيد المريني ، تحول الى مخزن للأسلحة من طرف المستعمر الفرنسي بعد احتلاله لمستغانم

صنف وطنيا كمسجد اثري بموجب قرار وزارة الثقافة الصادر في 1979/04/15.

2. **دارالقايد " دار الشعراء":**

متحف الفنون الشعبية ، كان نزلا للقايد "مصطفى المسراتي " الذي كانت له سلطة و نفوذ في المنطقة انذاك اقام فيه الجنرال الفرنسي دوميشال ، اصبح الان متحفا للسياح و توجد به عدة قاعات.

قاعة للفنان المسرحي ولد عبد الرحمن كاكي ، قاعة للرسام محمد بن خدة ، قاعة للشيخ حمادة و الشيخ الجيلالي عين تادلس و قاعة اخرى لسيدي لخضر بن خلوف

3. **متحف الاثار"برج الترك"**

و هو برج عسكري يعود تاريخ تشييده الى العهد التركي ما بين القرن العاشر و الحادي عشر و يقع شرق المنطقة

4. **ميناء كيزا:**

هو اقدم ميناء عرفته المنطقة يعود الى الفترة الفينيقية ، يقع على ضفاف واد الشلف بحوالي 8 كلم عن مستغانم اقامه الفينيقيون للملاحة التجارية و التنقل بين الاقاليم، ثم احتله الرومان ما تزال اثاره الى يومنا هذا تتواجد به منشات حمامية زيتية و مساحات باطنية و عدد كبير من الصهاريج المبنية تحت الارض.

5. **ضريح سيدي عبد الله:**

ينسب الى الوالي الصالح سيدي عبد الله الذي عاش في القرن الحادي عشر.

كما يوجد بالمنطقة :

6. **الميناء القديم** : من عهد الرومان المتواجد ببحارة ، بلدية اولاد بوغانم.
7. **منارة "راس ايفي"** : الذي انشا سنة 1878 في عهد الاختلال الفرنسي.

[56] وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية مستغانم

8. **مغارات ماسرى:** التي تضم مجموعة من النحوت.

ثانيا: الامكانيات الثقافية و الحضارية

تناوب على ولاية مستغانم عدة حضارات عبر مختلف العصور لهذا تزخر بمجموعة من المعالم التاريخية و الاثرية و كذا المهرجانات الدينية و الشعائرية و النشاطات الثقافية و هدا ما ادى الى تطور هدا النوع من السياحة بالولاية و نذكر منها[57]:

1. المهرجان الوطني للمسرح المدرسي
2. المهرجان الوطني للتراث العيساوي و مهرجان الشعر و الموسيقى البدوية
3. مهرجان مسرح الهواة
4. مهرجان المسرح المدرسي الذي يقام في شهر جوان من كل سنة
5. مهرجان الاغنية البدوية الذي يقام ببلدية عبن تادلس
6. مهرجان الاغنية الشعبية
7. مهرجان التراث العيساوي
8. مهرجلن الموسيقى الاندلسية

ثالثا: العرض الفندقي بالولاية

1. المؤسسات الفندقية :

تتوفر الحظيرة الفندقية لولاية مستغانم على عدة فنادق و مؤسسات فندقية على اختلاف اصنافها و الجدول التالي يوضح ذلك.

[57] تقرير عن السياحة في ولاية مستغانم ، مديرية السياحة و الصناعة التقليدية ، ص 03

الجدول رقم (86 – 01): المؤسسات الفندقية بولاية مستغانم

Etablissement		Adresse	Catégorie
Les hôtels	El montazah	Lot N°42 Sablettes –mostaganem	1 *
	Snoucia	Salamandre – Mostaganem	1 *
	Sahel	Rue ben kada tayeb- mostaganem	1 *
	Palacio	20 rue ben si kadour- mosta	1 *
	Quiza	Lot N°28 sablettes – mazagran	1 *
	Murustaga	Lot N°45 sablettes – mostaganem	2 *
	Cote ouest	Lot N°35 sablettes – mostaganem	2 *
	Ennakhil	14 place de la culture mostaganm	Sans étoiles
	Kasr elmansour	Lot N° 92 Sablettes – Mazagran	//
Les Résidences Touristuque	Zekara	Sablettes – Mazagran	//
	El djazair	6 rue place 1er novembre 54 most	//
	El riad	Place des 3 frères benchikhe- mos	//
	Dar elmoualim	01 rue khelifa med – mostaganem	//
	Royal	25 rue cherif said – mostaganem	//
	El Badr	03 rue mokhtari gheli- mostaganm	//
	EL ZOUHOUR	Lot N° 101 Sablettes- Mazagran -	//
Les ponsios	Soleil	Plage Ben Abdelmalek Ramdane	//
	Ouled ben zine	Lot N° 53 sablettes - mazagran	//
	El mountazah	Lot N° 42 sablettes - mazagran	//
	El Oumaraa	Lot N° 91 sablettes mazagran	//
	Rahil	Lot N° 85 sablettes mazagran	//
	El ouaha	Sablettes – mazagran- mosta	//
	Diar Elbahr	Lot N° 89 sablettes mazagran	//
	A.G.R.F.U.M Mostaganem	Sablettes- mazagran- mostaganm	//
	Elbahia	Route d'oran Ouréah mazagran	//
	Dauphin	Route d'oran Ouréah mazagran	//

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية مستغانم

نلاحظ من خلال الجدول ان القطاع السياحي بالولاية يعرف تطورا و هذا من خلال الزيادة في عدد الفنادق و الاقامات السياحية على اختلاف انواعها و هذا لاستيعاب اكبر عدد ممكن من السياح ، حيث يوجد حاليا 26 مؤسسة فندقية على مستوى الولاية اذ يتبين من خلال الجدول ان جل الفنادق بالولاية غير مصنفة و البالغ عددها 16 مؤسسة فندقية اما الفنادق المصنفة فلا يتجاوز عددها 08 و التي لا يتجاوز تصنيفها النجمة الواحدة او نجمتين مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات السياحية و يضعف صورة العرض السياحي للولاية كما نلاحظ افتقار الولاية للفنادق الراقية ذات الخمس او الاربع نجوم وهذا ما يعكس نوعا ما تأخر الولاية في مجال الفندقة.

2 – التخييم (Campement):

ان العجز المسجل في استقبال السياح على مستوى المؤسسات الفندقية خاصة اثناء موسم الاصطياف اين تشهد الولاية توافدا كبيرا للسياح جعل الولاية تضع هياكل تكميلية متمثلة في المخيمات الصيفية الموسمية

و سعيا من الولاية لتشجيع السياحة بالمنطقة و رغبة منها في استقلال اكبر عدد ممكن من السياح المتوافدين بكثرة خصوصا في موسم الاصطياف و نظرا للتوافد الكبير للسياح الذي يفوق الطاقة الاستيعابية للفنادق و الاقامات السياحية المتواجدة عبر مختلف مناطق الولاية كان لزاما عليها ان تنشأ مخيمات و دور الشباب لاستيعابهم ، حيث تتوفر الولاية على عددا من المخيمات تستقبل فيها السياح الوافدين من مختلف مناطق الوطن و هي كما يلي:

- 13 مخيم صيفي بسعة 3930 سرير.
- 02 مخيمات شباب بسعة 730 سرير.
- 17 مركز عائلي بسعة 3986 سرير.
- 02 بيت شباب بسعة 137 سرير.

رابعا: وكالات السياحة و الاسفار:

يوجد حاليا 20 وكالة سياحية تنشط على مستوى الولاية تقوم بعملية تنظيم الرحلات و كذلك الاستقبال و غيرها و الجدول التالي يوضح هذه الوكالات.

الجدول رقم (88 – 02): وكالات السياحة و الاسفار بولاية مستغانم

N°	Dénomination	Adresse	Catégorie
01	TOURAF-AGENCY	Rue BEN DOULA Larbi N°35.mosta	A
02	KASSOUS TOURS	Rue SAADOUN el-habib - mosta	
03	MURUSTAGA TOURS	Rue DJELTI Aribi N° 16 mosta	
04	NEDJMA MOSTAGANEM VOYAGES	Cite Coopérative El fadjr, N°07 Salamandre Mostaganem	
05	BENZINE TOURS	Cite 72 Logt N° 37 Route d'Oran - Mostaganem	
06	MOSTA TOURS	Rue KHATAB Abdelkadar n° 25 - Mostaganem	
07	AGENCE TOURISTIQUE MEDJAHER	Rue AMAR Hamida N° 48 Cite Larbi Ben M' Hidi Mostaganem	
08	MOUGRAR TOURS	Résidence rayane route d'Oran local A-1 n 04– Mostaganem	
09	EL FANOUSE TOURS	Rue, DGEBLI Mohamed N° 209, local N° 03 – Mostaganem	
10	ZAATCHA TOURISME ET VOYAGE	Rue el watani n° 30 - Hadjadj -	
11	RAHMA VOYAGE	Lotissement, place de la culture n° 14 local n° 02 Mostaganem	
12	MIMOSA VOYAGES	05, Rue MOKHTARI Ghali, Beymouth – Mostaganem	B
13	ODYSSEE VOYAGES	06 Rue BESSAYEH Ghali mosta	
14	SABLETTES TOURS	Rue OULD AISSA belkacem n° 13 Mostaganem	
15	EL-IDRISSIA	18 Avenue BEN YAHIA Belkacem Mostaganem	

16	BOUGUIRAT VOYAGE	Zone ITA batiment B5 .Mosta	
17	EL HADJ EL DJILALI TOURISME & VOYAGES	96, Rue AMIROUCH .Mostaganem	
18	CHALLENGE TRAVEL AND TOURS	Rue, TOUHARIA Charef, AIN TEDELES	
19	SIDI LAKHDAR BENKHLOUF	Rue, KADI Halima Sidi Ali	
20	SAHAT ETTOUT TOURISME & VOYAGES	Rue khatab abdelkader n° 53 mostaganem	

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية مستغانم

إن دور وكالات السفر مهم في تاطير النشاط السياحي على المستوى المحلي و الذي يتمثل نشاطها في:

- تنظيم جولات و زيارات الاماكن السياحية و المواقع الاثرية.
- وضع خدمات المترجمين و المرشدين السياحيين تحت تصرف السياح.
- استقبال السياح و مساعدتهم خلال مدة اقامتهم
- النقل السياحي و بيع تذاكر النقل حسب الشروط و التنظيم المعمول به.

فقد تم احصاء 20 وكالة سياحية تنشط على مستوى ولاية مستغانم كما هو موضح في الجدول اعلاه ، و على الغالب ان هذه الوكالات يقتصر نشاطها في تنظيم رحلات الحج و العمرة و خدمات التذاكر للزبائن و تنظيم الرحلات و النزهات السياحية.

المبحث الثاني: القطاع السياحي في مستغانم من منظور احصائي

المطالب الاول: السياح الوافدين

نظرا لكون المنطقة ساحلية يتوافد على ولاية مستغانم عدد كبير من السياح خاصة في فصل الصيف حيث تعرف الولاية نشاطا سياحيا كبيرا و ذلك لما تزخر به الولاية من عدة شواطئ ذات مناظر خلابة حيث يتوافد السياح من مختلف جهات الوطن و بأعداد متزايدة كل سنة الامر الذي جعل الولاية تحتل المراتب الاولى وطنيا في استقطاب السياح

و الجدول التالي يبين توافد عدد السياح على الولاية.

الجدول رقم (90 – 03): عدد السياح الوافدين الى الولاية

	السنة	2011	2012	2013	2015
	الثلاثي الاول	6789	8587	6083	2223
	الثلاثي الثاني	7442	6352	3723	2370
الليالي	الثلاثي الثالث	47187	575	6271	396
	الثلاثي الرابع	4785	4000	3946	9881
	مجموع الليالي	**26434**	**19514**	**20023**	**14870**
	الثلاثي الاول	5337	4936	3258	6933
	الثلاثي الثاني	3756	7225	4314	1760
الوصول	الثلاثي الثالث	2920	1200	12763	396
	الثلاثي الرابع	4057	4000	5502	10815
	مجموع الوصول	**16079**	**16173**	**25837**	**19904**

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية مستغانم

نلاحظ من خلال الجدول التوافد و الاقبال الكبير للسياح على المنطقة من سنة لأخرى هو ما يعكس جاذبية المنطقة للسياح و هو مؤشر هام لمعرفة مدي اقبال السياح على المنطقة و الذي سيعود بالفائدة على المنطقة نظرا لتزايد الطلب على المنتجات و الخدمات السياحية.

وتعد السياحة الساحلية من اكثر الانواع انتشار في الولاية خاصة في فصل الصيف بحكم توفر الولاية على عدد معتبر من الشواطئ حيث يتوفر لدى الولاية 48 شاطئ بين مسموح و ممنوع للسباحة و الجدول التالي يوضح اهم الشواطئ المسموحة للسباحة على مستوى الولاية.

الجدول رقم (91 – 04): الشواطئ المسموحة للسباحة على مستوى ولاية مستغانم

اسم الشاطـــئ	المكـــان
شاطئ سيدي منصور	بلدية فرناكة
شاطئ استيديا	بلدية استيديا
شاطئ استيديا شرق	بلدية استيديا
شاطئ اوريعة	بلدية مزغران
شاطئ صبلات 1	بلدية مزغران
شاطئ صبلات 2	بلدية مزغران
شاطئ خروبة (سيدي مجدوب)	بلدية مستغانم
شاطئ شلف (sonacteur)	بلدية مستغانم
شاطئ الصخرة	بلدية بن عبد المالك رمضان
شاطئ المرسى	بلدية بن عبد المالك رمضان
شاطئ كلوفيس	بلدية بن عبد المالك رمضان
شاطئ شعايبية	بلدية بن عبد المالك رمضان
شاطئ حجاج 1	بلدية حجاج
شاطئ حجاج 2	بلدية حجاج
شاطئ عين ابراهيم 1	بلدية سيدي لخضر
شاطئ عين ابراهيم 2	بلدية سيدي لخضر
شاطئ الميناء الصغير	بلدية سيدي لخضر
شاطئ الميناء الصغير الجهة الشرقية	بلدية سيدي لخضر
شاطئ سيدي العجال	بلدية خضرة
شاطئ سيدي عبد القادر	بلدية عشعاشة
شاطئ البحارة	بلدية اولاد بوغالم

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية مستغانم

المطلب الثاني: الصناعة التقليدية و اثرها على التنمية المحلية

يعد قطاع الصناعة التقليدية و الحرف من احد روافد التنمية المحلية على مستوى الولاية كما تعد الصناعة التقليدية من اهم عناصر العرض السياحي و التي تشير لها النصوص القانونية المنظمة للقطاع و كافة مخططات التهيئة السياحية

حيث تشكل مستغانم قطبا للصناعة التقليدية و التي تتشكل من منتجات حرفية متنوعة حيث تعد ولاية مستغانم من الولايات الرائدة في ميدان الصناعات و الحرف التقليدية.

كما تبذل السلطات الولائية مجهودات من اجل الحفاظ على الصناعات و ترقيتها و ذلك من خلال الاستراتيجية التي يعتمدها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية و من بين اهم النشاطات للصناعة التقليدية بالولاية نذكر:

- صناعة الفخار
- صناعة الزرابي
- خياطة اللباس التقليدي
- صناعة الحلويات التقليدية
- الفتلة و المجبود

كما تشكل هذه الصناعات التقليدية عاملا مهما في التنمية المحلية لما لها علاقة و دور كبير في تنشيط السياحة و الجدول التالي يبين عدد حرفي القطاع في الولاية للفترة 2013-2016

الجدول رقم (92 – 05): عدد الحرفيين بالولاية للفترة 2013 – 2016

النشاط	2013		2014		2015		2016	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الصناعة التقليدية الفنية	116	%12.12	405	%38.09	146	%19.49	76	%18.22
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	158	%16.50	139	%13.07	107	%14.28	79	%18.94
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	683	%71.36	519	%48.82	496	%66.22	262	%62.82
المجموع	957	100	1063	100	749	100	417	100

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية مستغانم

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد مستخدمي القطاع (الحرفيين) في تزايد من سنة لأخرى و هذا الارتفاع يعكس رغبة الدولة و السلطات المحلية على حد السواء في تكثيف الجهود الرامية الى تشجيع و تنمية هذا القطاع الاستراتيجي الذي يعتبر من اهم عناصر العرض السياحي و عامل هام في تنشيط السياحة.

بالاضافة الى مساهمته في توفير مناصب شغل لمختلف شرائح المجتمع و الجدول التالي ينين تطور مناصب الشغل بالقطاع.

الجدول رقم (93 – 06): تطورعدد مناصب الشغل بالقطاع خلال سنة 2016

النشاط	حرفي فردي		تعاونية حرفية		مؤسسة حرفية		المجموع	
	العدد	التشغيل	العدد	التشغيل	العدد	التشغيل	العدد	التشغيل
الصناعة التقليدية الفنية	1520	3040	-	-	-	-	1520	3040
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	2148	4296	11	22	1	2	2160	4320
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	5796	11592	11	22	1	2	5808	11620
المجموع	9464	13832	22	44	2	4	9488	18980

المصدر: احصائيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية مستغانم

من خلال الجدول يتضح لنا ان قطاع الصناعة التقليدية بالولاية يساهم في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة و ذلك من خلال توفير عدد لا بأس به من مناصب الشغل اذ يساهم القطاع في تشغيل عدد من فئات المجتمع في مختلف الحرف و الصناعات التقليدية حيث يشغل القطاع ما يزيد عن 13832 عامل و الرقم مرشح للارتفاع وذلك نتيجة زيادة في الحرفيين والذين بدورهم يشغلون عددا من العمال على مستوى ورشاتهم او محلاتهم المهنية و الذي يلعب دورا مهما في تنشيط هذه الحرف والصناعات التقليدية التي تعتبر من اهم عناصر العرض السياحي و عامل هام في تنشيط السياحة بالولاية.

المبحث الثالث: افاق التنمية السياحية بالولاية

المطلب الاول: تسهيلات الاستثمار السياحي بولاية مستغانم

لقد اولت الجزائر في الاونة الاخيرة اهتماما بالنسبة للاستثمار السياحي حيث ادرجته ضمن الاولويات الوطنية من خلال المخصصات المالية و المخططات المالية من جهة و كذلك من خلال منح التسهيلات المالية عن طرق منح القروض او التسهيلات القانونية في اطار تشجيع الاستثمار السياحي و ذلك لجذب و تحفيز المستثمرين المحليين و الاجانب على وجه الخصوص .

فقد منحت الدولة العديد من التسهيلات من اجل تشجيع الاستثمار السياحي وطنيا و محليا خاصة بصدور القانون 03-03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع السياحية حيث تم الاتفاق مع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI على ما يلي[58]:

- يتكفل صندوق دعم الاستثمارات و الترقية و نوعية النشاطات السياحية بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية و كل النفقات الاخرى الخاصة بدعم المشاريع الاستثمارية السياحية.
- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على ولايات الشمال من تخفيض بـ 0.3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية
- اما عمليات تحديث المؤسسات السياحية و الفندقية التي تنجز على ولايات الشمال و ولايات الجنوب في اطار" **مخطط نوعية السياحة**" فتستفيد على التوالي من تخفيض بـ 03 % و 4.5 % من نسبة القروض المطبقة على القروض البنكية.
- الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون و الاجانب باستثناء وكالات السياحة و الاسفار و كذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في القكاع السياحي.
- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على ارباح الشركات بنسبة 19% في حين تخضع النشاطات الاخرى لنسبة 25 % من هذه الضريبة
- تطبق النسبة المخفضة بـ 07 % من الرسم على القيمة المضافة الى غاية 31 ديسمبر 2019 فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية و العمومية و كذا نشاطات المطاعم السياحية و غيرها.

[58] HTTP: //WWW.andi.dz/index/php/ar/secteur-du-tourisme

المطلب الثاني: استراتيجية تنمية السياحة بولاية مستغانم

يعتبر الاستثمار السياحي ذو اهمية كبيرة سواءا بالنسبة للتنمية الوطنية او التنمية المحلية خاصة و هذا للدور الكبير و الفعال الذي يلعبه في تحقيق التنمية و كذلك توفير مناصب الشغل و المساهمة في توفير التمويل للعديد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية بالإضافة الى تشجيع الطلب على السلع و الخدمات الوطنية و المحلية

وضعت مديرية السياحة بولاية مستغانم استراتيجية في المدى القصير و المتوسط للرفع من جودة خدماتها السياحية و ايضا زيادة الطلب السياحي حيث تم وضع مجموعة من الاهداف النوعية و اخرى كمية بالإضافة الى تحديد الطرق و الاساليب التي من خلالها يكمن تحقيق هذه الاهداف.

1. **الاهداف النوعية :**
   - مضاعفة جاذبية وجهة السياحة للولاية
   - تحسين الجهود الترويجية و التحسيسية
   - نشر مخطط الجودة من اجل تطوير الخدمات السياحية
   - القيام بتنشيط التظاهرات السياحية
   - القيام بتشجيع النشاط السياحي ومنح رخص استغلال سياحية لتنمية القطاع.
2. **الاهداف الكمية:**

تتجلى الاهداف الاساسية الكمية اساسا في :

- سد العجز في المؤسسات السياحية و تطوير قدرة الاستقبال كما و نوعا للاستجابة للتدفق السياحي مستقبلا.
- تشجيع و تطوير الاستثمار السياحي للفترة القامة بزيادة و رفع عدد المشاريع السياحية
- رفع عدد المؤسسات الفندقية .
- رفع طاقة الايواء.
- انجاز مركبات سياحية مثل كاب ايفي

المطلب الثالث : مشاريع التوسع السياحي بولاية مستغانم

اولا: مناطق التوسع السياحي

في اطار تشجيع السياحة بالمنطقة حددت الدولة مناطق للتوسع السياحي حيث يضم ساحل الولاية 16 منطقة توسع سياحي حيث تبلغ المساحة الاجمالية لهذه المناطق 4339,1 هكتار منها 1797,1 هكتار مساحة قابلة للبناء بسعة 42734 سرير.

حيث ان اول قطب نموذجي للاستثمار السياحي بالولاية كان بمنطقة صبلات الذي يتربع على مساحة اجمالية تقدر ب 42 هكتار و الذي يمثل الان القطب السياحي الوحيد الذي تتركز فية المشاريع السياحية منها 10 مشاريع منجزة والتي طاقة ايواء يقدر ب سرير 884 بالاضافة الى المشاريع التي هي في طور الانجاز. كما قامت الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) بدراسة تهيئة منطقتي التوسع السياحي ببلدية بن عبد المالك رمضان و "راس ايفي" حيث تم المصادقة على انشاء منطقة توسع سياحي بالمنطقة و تم الشروع في الاشغال و عملية التهيئة التي لا تزال متواصلة و فيما يلي مناطق التوسع السياحي بالولاية.

الجدول رقم (96 – 07): مناطق التوسع السياحي بولاية مستغانم

	منطقة التوسع السياحي	البلـدية
1	المقطع	فرناكة
2	ستيديا	ستيديا
3	اوريعة - صابلات	مزغران
4	خروبة	مستغانم
5	شلف شاطئ	
6	حجاج	حجاج
7	راس ايفي	بن عبد المالك رمضان
8	بن عبد المالك رمضان	
9	الصخرة	
10	كاف الاصفر	سيدي لخضر
11	الميناء الصغير	
12	عين ابراهيم	
13	زريفة	خضرة
14	كاف قادوس	
15	سيدي عبد القادر	عشعاشة
16	بحارة	اولاد بوغالم

المصدر: مديرية السياحة و الصناعه التقليدية لولاية مستغانم

ثانيا: افاق الاستثمار السياحي بالولاية

إن ولاية مستغانم لا تملك فقط مناطق التوسع السياحي التي تعتبر وعاءا للاستثمار السياحي و الفندقي و إنما تملك الكثير من المناطق و المواقع السياحية التي يمكن ان تكون مساحات استثمارية اضافية في الولاية بحكم تمتعها بمؤهلات سياحية تتجاوز السياحة الشاطئية التي اعتمد عليها في رسم مناطق التوسع السياحي.

و ادراكا منها لأهمية القطاع السياحي و اهميتة الكبيرة في التنمية المحلية تسعى الولاية الى تنمية هذا القطاع و ذلك بإنشاء مشاريع استثمارية سياحية هامة حيث تندرج هذه المشاريع ضمن مخطط التهيئة السياحية .

إذ يقدر عدد المشاريع على مستوى الولاية بـ 20 مشروع حسب قسم الاحصائيات لمديرية السياحة و الصناعة التقليدية بطاقة ايواء اجمالية تقدر بـ 3665 سرير الامر الذي سيكمن من خلق 862 منصب شغل.

كما اسند لمديرية السياحة انجاز 4 مشاريع اخرى تتمثل في[59]:

- دراسة و تهيئة منطقة التوسع السياحي "cap ivi" ببن عبد المالك رمضان.
- دراسة و تهيئة منطقة التوسع السياحي بـ" خروبة "
- دراسة و تهيئة منطقة التوسع السياحي بـ" استيديا"
- دراسة انجاز مشروع مركز للتوجيه و الاعلام السياحي بالولاية
- كما اقترح تهيئة 5 شواطئ بولاية و شاطئ كلوفيس ببن عبد المالك رمضان، شاطئ الصخرة ، الميناء الصغير ، شاطئ سيدي منصور 1 و 2 ، شاطئ خروبة

هذا بالإضافة الى استثمارات سياحية اخرى في طور الانجاز.

فقد دخلت العديد من المشاريع السياحية لولاية مستغانم طور الانجاز و بلغ البعض الاخر منها مرحلة متقدمة من الاشغال، كما تعددت هذه المشاريع من حيث الموقع و الغرض و الهدف كما انها لم تقتصر على الجانب السياحي فقط بل حتى تلك المتعلقة بالمرافق الملحقة للخدمات السياحية او التهيئة السياحية و الجدول التالي يوضح الاستثمارات السياحية المستقبلية بالولاية.

[59] مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية مستغانم

الجدول رقم (98 – 08): المشاريع الاستثمارية السياحية بالولاية

الرقم	المشروع	الموقع	قدرة الاستيعاب (سرير)	مناصب الشغل مباشر و غ مباشر	نسبة تقدم الاشغال	تاريخ التسليم
1	اقامة سياحية + فندق	Zet ouréah-sablettes	300	40	% 55	2019
2	اقامة سياحية + فندق		190	30	% 80	2017
3	اقامة سياحية		182	80	% 50	2018
4	اقامة سياحية		444	200	% 75	2019
5	اقامة سياحية		115	15	% 62	2018
6	فندق + اقامة سياحية		116	20	% 70	2018
7	اقامة سياحية		256	15	% 95	2017
8	اقامة سياحية		92	16	% 17	2019
9	اقامة سياحية + فندق		82	31	% 33	280
10	فندق		30	12	% 06	2019
11	اقامة سياحية		325	40	% 11	2019
12	فندق		48	17	% 02	2019
13	مرقد		18	15	% 98	2017
14	فندق		40	15	% 82	2017
15	اقامة سياحية		200	/	% 20	2017
16	فندق		76	20	% 95	2017
17	اقامة سياحية + فندق		122	30	% 06	2019
18	اقامة سياحية	Zet cap ivi بن ع رمضان	600	170	% 50	2018
19	فندق	Parc kharouba	65	21	% 10	2019
20	فندق		364	75	% 60	2019

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية

نلاحظ من خلال الجدول ان قطاع السياحة في ولاية مستغانم يحظى بأهمية بالغة و هذا بالنظر الى حجم المشاريع الاستثمارية المخصصة في مجال الاستثمار السياحي حيث نلاحظ من خلال الجدول ان حجم المشاريع ما يقارب 20 مشروع سياحي موزعة بين فندق و اقامة سياحية و ذلك لتغطية العجز و النقص الذي تعاني منه الولاية في المنشات الاستراتيجية و الفندقية كما نلاحظ ان هذه الاستثمارات لم تقتصر على جهة واحدة من الولاية و انما موزعة على مختلف مناطق الولاية و ذلك لإعطاء نوع من التوازن بين مناطق الولاية.

كما ان هذه المشاريع ستمكن من اعطاء دفعة ايجابية للتنمية السياحية بالولاية اظافة الى الانعكاس الايجابي على التنمية المحلية في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي من خلال الحركية التي ستنجم عن هذه المشاريع في توفير مناصب الشغل و غيرها.

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره يمكن القول ان ولاية مستغانم بموقعها المتميز و امتلاكها للعديد من المؤهلات يمكن ان تكون فضاءا خصبا للتنمية اذا ما تم استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني بالإضافة الى امتلاكها لعدة هياكل قاعدية مهمة التي تعتبر اساس التنمية

كما انه لوحظ في الاجمال ان هناك نشاطا و حركة استثمارات سياحية ملحوظة تجلت في اقامة عدة مشاريع استثمارية سياحية واعدة وذلك من شانه ان يدفع عجلة التنمية بالمنطقة ولا شك ان هناك تصور و إدراك واضح لأهمية قطاع السياحة في التنمية الوطنية (المحلية) والاقتصادية على اساس ان هذا القطاع قادر على ان يلعب دوره في التنمية اكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ولا شك ان امام الولاية فرص واعدة للنهوض اقتصاديا وثقافيا ومهنيا وسياحيا ، اذا ما عرفت كيف تستغل الفرص و الامكانيات المتاحة امامها ، وذلك عبر تطوير العرض السياحي و العمل على اخضاع القطاع للمواصفات العالمية المتعلقة بالجودة وتنويع المنتجات السياحية امام السياح و وضع استراتيجية لتطوير السياحة تاخذ بعين الاعتبار المعايير العالمية للسياحة التي من شانها زيادة ودعم تدفق السياح الى المنطقة و بالتالي الاستفادة من ذلك محليا و وطنيا.

خاتمة عامــة

خاتمة عامة

إن الوضعية الاقتصادية التي تعيشها الجزائر تحتم عليها تبني إستراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ، استراتيجية تهدف الى تحقيق تنمية شاملة بهدف الوصول الى الاستقلال الاقتصادي و بالتالي الانخراط في الاقتصاد العالمي و مسايرته نظرا لما يشهده العالم اليوم من تحولات اقتصادية عميقة وسريعة فاقتصاد السوق و العولمة و اتفاق الشراكة الى جانب قضية انضمام الجزائر الى المنضمة العالمية للتجارة، كل هذه الظروف تفرض على الاقتصاد الوطني رهانات و تحديات كبيرة.

و للتأقلم مع هذه المستجدات يتطلب على الجزائر البحث عن السياسات التنموية و الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك ،هذا و رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاصلاحات الرامية الى تحقيق التنمية الشاملة و تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي و محاولة الانفتاح على الاقتصاد العالمي ، إلا ان الجزائر إلى حد الآن لم تبني إستراتيجية شاملة و حقيقة من أجل النهوض باقتصادها، بدليل اعتمادها كليا على مورد واحد وهو النفط رغم مشكل النضوب الذي يعلمه العام والخاص و ما ينجم عنه من هزات اقتصادية نتيجة دهور الاسعار في كل مرة و غياب إستراتيجيات بديلة تقلل من الإعتماد على هذه الثروة

مما يفرض على الجزائر تبني استراتيجية تعمل على استغلال احتياطاتها و مواردها المادية و الطبيعية المتاحة ضمن سياسة رشيدة وفي إطار تنظيم وتشريع يتكفل بحماية هذه الثروات وعدم هدرها.

حيث ان التنمية لا يمكن استدامتها إلا من خلال وضع استراتيجية و رؤية مستقبلية لمواجهة التحديات الحالية و المستقبلية التي تستدعي معرفة و فهم عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية .

حيث ان ما حققته الجزائر في هذه الفترة يعد مقبولا نوعا ما نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها و لكن عليها العمل اكثر و بجد و بالمبادرة السريعة في الاصلاحات التي تمكنها من تحقيق التنمية المنشودة و الانخراط في المحيط الاقتصادي الدولي، اصلاحات تكفل العمل على القضاء على البيروقراطية و الاصلاح البنكي و المالي و التخفيف من القطاع غير الرسمي و تاهيل المؤسسات الاقتصادية و كذلك تشجيع الاستثمار الاجنبي

كل هذا ضمن فلك تحقيق التنمية و زيادة معدلات النمو بشكل عام في ضوء رؤية و استراتيجية للتنمية تتماشى و المستجدات المحلية و الاقليمية و الدولية.

ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا هذه نخلص إلى النتائج التالية والتي تتضمن في ثناياها إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة ، كما تعتبر اختبارا لفرضياتها:

- من خلال دراستنا ارتأينا بان الجزائر معنية بالتحديات الاقليمية و الدولية اتي تواجهها خصوصا بالميزة التي يتميز بها الاقتصاد العالمي من تغيرات و تحولات اقتصادية عميقة وسريعة
- على الجزائر تبني استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق الاهتمام بمختلف القطاعات الاخرى دون التركيز على قطاع واحد.

- يتوفر لدى الجزائر جملة من بدائل اهمها القطاع السياحي الذي يعتبر بديلا استراتيجيا و قطاعا خصبا فالجزائر تملك في هذا المجال كل مقومات النجاح نظرا للمؤهلات السياحية الهامة من مناظر سياحية طبيعية متنوعة مما يجعلها تحتوي على كل انواع السياحة.

التوصيات

من بين التوصيات التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة مايلي:

- الاهتمام أكثر بالنقاش الاقتصادي في المؤتمرات والندوات الدولية حول قضايا التنمية و البحث في البدائل المتاحة للخروج من التبعية النفطية.
- تحديد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات
- ضرورة وجود مشاركة في تخطيط و تنفيذ البرامج بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة
- اعتماد سياسية مالية و اقتصادية مواتية تكفل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار
- مكافحة الفساد و تعزيز اجراءات الخضوع للمسائلة من خلال تأمينه بقواعد وتشريعات و مؤسسات دستورية و تعزيز دور القضاء و الاجهزة التشريعية و الرقابية
- تشجيع الاستثمار الاجنبي و توفير كل التسهيلات اللازمة لجلبه.
- ضرورة الاهتمام أكثر و إعادة الاعتبار للقطاع السياحي في الجزائر من خلال سياسة استثمارية جريئة، والعمل على الالتزام بتطبيق الخطط والبرامج التنموية السياحية وتسخير كل الامكانات الموجودة.
- تشجيع الشراكة و الاستثمار في هذا القطاع خاصة أنها تعتبر مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد بدل الاعتماد الكامل على الاستثمار في قطاع المحروقات.

فقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلا إستراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة كما أصبح لها دور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجـــع

قائمة المراجــع

الكتب:

- احمد عبد الخالق ،احمد بديع بليح،" **تحرير التجارة العالمية من الدول النامية**" ،الدار الجامعية جمهورية مصر 2006.
- الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى،" **التهرب الضريبي و الاقتصاد الاسود** "، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية 2006
- خالد مقابلة ، **"فن الدلالة السياحية "**، دار وائل للنشر ، عمان 1999.
- سليم سعداوي ، "**الجزائر و منظمة التجارة العالمية ،معوقات الانضمام و أفاقه**" دار الخلدونية، الجزائر ط 1 ، 2004
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ،"**التهرب الضريبي و الاقتصاد الاسود**" دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية،2008.
- علي فلاح الزعبي ، **التسويق السياحي و الفندقي** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان 2013.
- منصوري الزين " **تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية** " دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان، 2012.

الرسائل و الاطروحات:

- العمراوي سليم **". دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزئر"** الفتر (1995-2010) رسالة الماجستير قسم العلوم التجارية ، (تخصص تقنيات كمية التسيير. 2012 - 2011 .

- حميدة بوعموشة **" دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة"**- دراسة حالة الجزائر- جامعة فرحات عباس كلية العلوم لاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2012/2011 .

- خالد كواش**"اهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر"** اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2003 - 2004.

- سعيد بن لخضر **"استخدام نماذج الاقتصاد القياسي للتنبؤ بمكونات السوق السياحية"** ماجستير علوم اقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي و تقنيات كمية ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة مستغانم 2012 – 2013.

- عامر عياني**" الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة – حالة الجزائر"** اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تسيير المؤسسات كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2009 – 2010.

- عشي صليحة **"الاثار التنموية لسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونسن المغرب"** ماجستير علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد و تنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، الجزائر 2004 – 2005.

- عياش بولحية،**"دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للقترة الممتدة ما بين 2001- 2004"** مذكرة ماجستير فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر 3 ،2010 – 2011.

- لخساف منى ، **"دراسة مقارنة للتجربة السياحية للجزائر مع بعض الدول المتوسطية"** رسالة ماجستير كلية الاقتصاد و التسيير جامعة الجزائر 2003.

- مسكين عبد الحفيظ، **"دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر"**– حالة الديوان الوطني للسياحة - رسالة ماجيستير، جامعة منتوري كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2010/2009.

المجلات و الدوريات :

- باشي أحمد "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**" مجلة الباحث .جامعة الجزائر (العدد 2. 2003)

- بن سمينة عزيزة ،"**الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة**" ، مجلة الباحث ، العدد 9 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة ورقلة 2001.
- بوبكر بداش " **صناعة السياحة في الجزائر، بين المؤهلات و السياسات**" ، رؤية استكشافية و إحصائية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ، العدد، 22، 2014.
- بو فليح نبيل ، "**ابحاث اقتصادية و دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي**" المطبقة في الجزائر في الفترة 2000- 2010 ، جامعة شلف الجزائر ،العدد الثاني ديسمبر 2012.

- حكيم شبوطي، "**الدور الاقتصادي للسياحة مع الاشارة لحالة الجزائر**"، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، المركز الجامعي الدكتور يحى فارس المدية العدد 5 ، الجزائر 2011.
- خالد كواش" **مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر**" ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف ، الجزائر العدد 1، 2001.

- رزراز العياشي ، مداحي محمد،" **السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة: الواقع و الافاق**"، مجلة المستقبل العربي ،العدد 43 مارس 2015.
- عبد القادر حسين ، "**استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر**" مجلة اداء المؤسسات الجزائرية العدد 02، 2013.
- عبد الرحمان تومي،"**الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع و الافاق**"،مجلة الدراسات الاقتصادية ، مركز البصيرة ، الجزائر العاصمة ، العدد 2009,12.
- قوريش نصيرة ، **ابعاد و توجهات انعاش الصناعة في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05 ،2008
- عبد الحميد مرغيث،مقال بعنوان"**تداعيات انخفاض اسعار النفط في الاقتصاد الجزائري**" كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل،الجزائر 2010.
- تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014،ابحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 12/11 مارس 2013.

- عبد القادر حسين **"استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر**" مجلة اداء المؤسسات الجزائرية العدد 02، 2013.
- صالح مفتاح،عتيقة وصاف، "**متطلبات صناعة السياحة في ظل تحرير التجارة و الخدمات السياحية** "، الملتقى الدولي حول : اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة،جامعة محمد خيضر بسكرة ، ايام 09 10 مارس 2010،

- هواري معراج محمد سليمان "**السياحة و اثرها في التنمية الاقتصادية العالمية**" مجلة الباحث ، الجزائر ، العدد الاول ،2004

الوثائق الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد رقم 33
- البرنامج التكميلي لدعم النمو بوابة الوزير الاول.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 – 2009.
- برنامج التنمية الخماسي ، الجزائر 2010 – 2014.
- مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية مستغانم قائمة الفنادق
- مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية مستغانم قائمة الوكالات السياحية

التقارير:

- بيان لجتماع مجلس الوزراء 2010.
- التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000.
- تقرير لمنظمة الشفافية الدولية جريدة liberté ، 2017/01/16.
- وزارة تهيئة الاقاليم البيئية و السياحية ، جانفي 2008
- المخطط التوجيهي للتنمية السياحية ، الكتاب 1 تشخيص و السياحة الجزائرية
- المخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT 2025 الاقطاب السياحية السبعة للامتياز POT ،2008.
- Le rapport du ministère des participations et de la promotion des investissements " **la stratégie de relance et développement industriel",** Algérie 2007.

المحاضرات:

- د صالح صالحي، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، سطيف 2016.

مواقع الانترنت:

- موسوعة ويكيبيديا (2017/02/21) www.wikipedia.org/wiki
- ولاية-مستغانم /www.wikipedia.org/wiki
- www.elmouradia.dz/arabe/info/actualité

مخطط دعم الانعاش الاقتصادي المقرر من طرف رئيس لبجمهورية

- البرنامج .www.premire_ministre.you.dz/avab/medea/pdf/textreessentiel/ progcroissance التكميلي لدعم النمو بوابة الوزير الاول
- www.faostat.fao.org/site/339/default.aspx
- www.andi.dz/index/php/ar/secteur-du-tourisme

الملاحـــق

الملحق رقم (01): الاقطاب السياحية السبعة

القطب السياحي المتميز شمال شرق

القطب السياحي المتميز شمال وسط

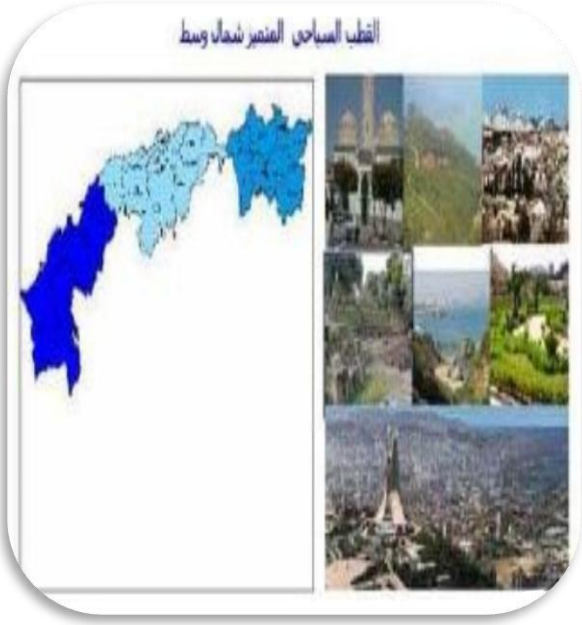

القطب السياحي المتميز شمال غرب

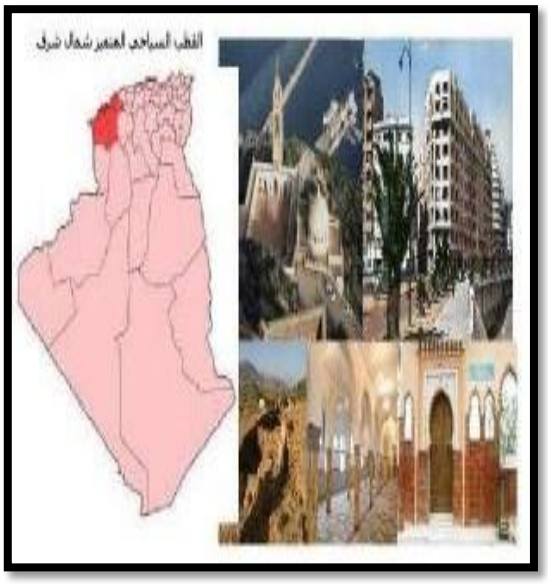

القطب السياحي المتميز جنوب شرق

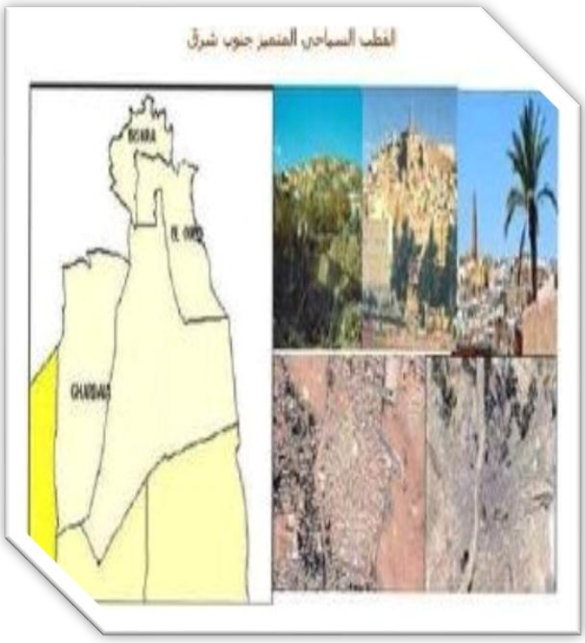

القطب السياحي المتميز جنوب غرب

القطب السياحي المتميز الكبير

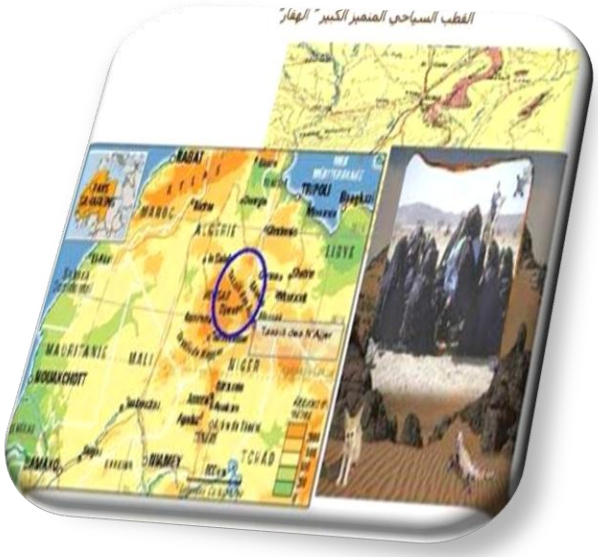

القطب السياحي المتميز الكبير "الاهقار"

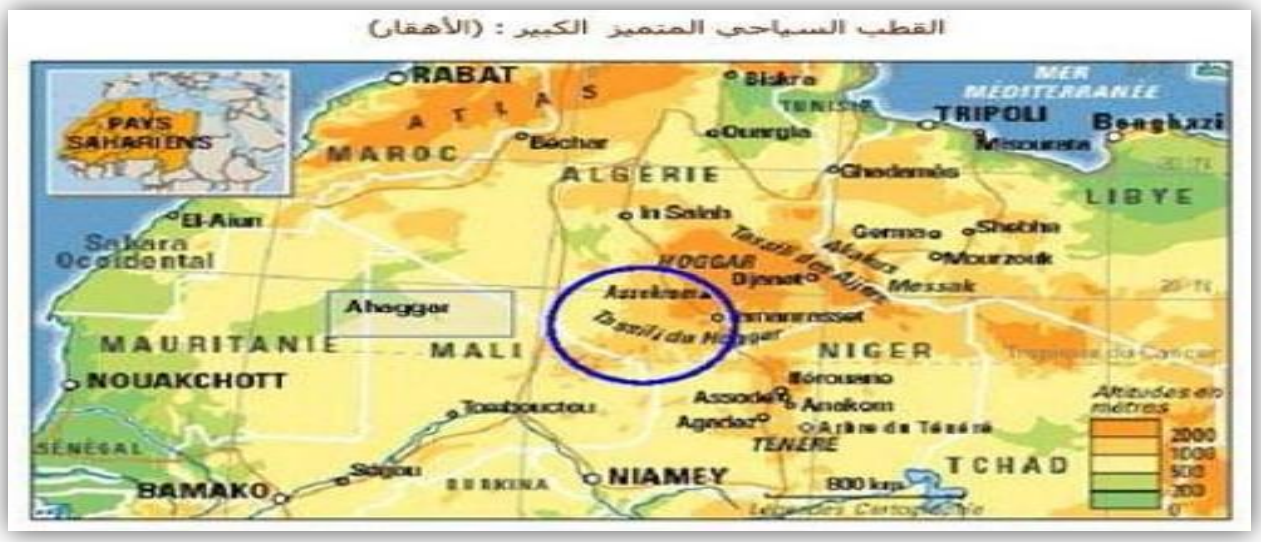

الملحق رقم (02): صور لبعض مقومات الجذب السياحي بالجزائر

قوس النصر كركلا – جميلة

تيمقاد

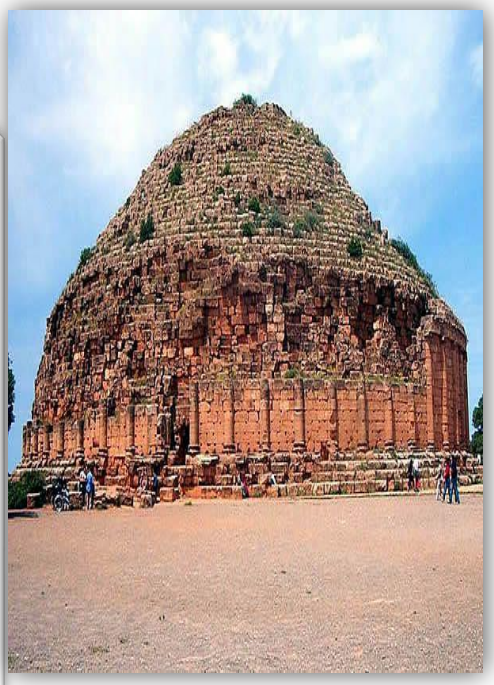

Le Tombeau de la Chrétienne

حديقة الحامة

Tipaza

سونتاكروز (وهران)

منظر بحري

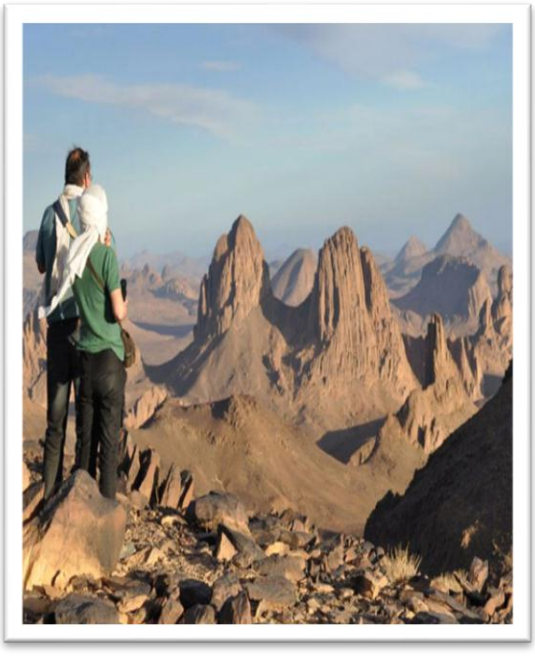

منظر طبيعي صحراوي

الملحق رقم (03): صور من ولاية مستغانم

حضيرة العرصة

دار القايد

منارة كاب ايفي "Cap Ivi"

دار البلدية

منطقة التوسع السياحي CAP IVI

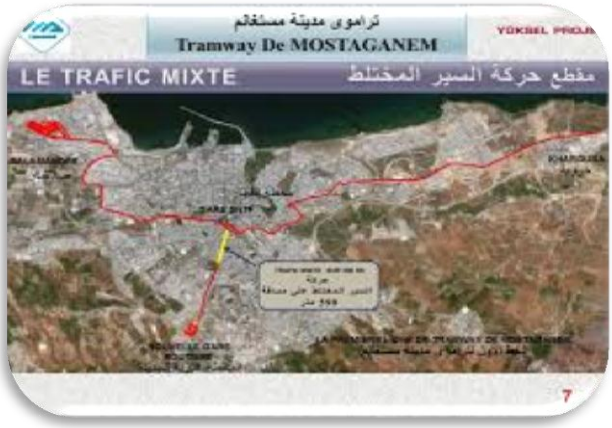

ترامواي مستغانم Tram Mostaganem

الصناعات التقليدية بالولاية

صناعة الاواني المعدنية

صناعة الزرابي

صناعة اللباس التقليدي